A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/726
S/23265
4 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البنود ١٩ و ٢١ و ٣٣ من جدول الأعمال
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا :
(أ) الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ؛
(ب) مشاكل السلع الأساسية في افريقيا
برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم

مجلس الأمن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

أتشرف ، بناء على تعليمات ، بأن أشير الى رسالتي المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (A/46/659-S/23223) ، وأن أقدم طي هذا نسخة باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية من تقرير الاجتماع الوزاري العاشر لحركة البلدان غير المنحازة ، المعقود في أكرا في الفترة ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٩ و ٣١ و ٣٢ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كوفي نييديفو أوونو

الممثل الدائم

مرفق

تقرير المؤتمر الوزاري العاشر لبلدان عدم الانحياز

أكرا ، ٢-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

المحتويات

	الصفحه
اعلان اكـــــرا	1
تقرير المؤتمر الوزاري العاشر لحركه البلدان غير المنحازه اكرا ٢ ــ ٧ سبتمبر ١٩٩١	5
المرفقـــــات :	
تقرير تنفيذ القرارات الصادره عن المؤتمـــر التاسع ــ بلجراد ١٩٨٩	56
القرارات المتخذه للمؤتمر الوزاري العاشـــر للبلدان غير المنحازه	74
توصيات لجنه التنسيق والجهاز المعاون للحركه	83
خطاب رئيس دوله غانا ، ورئيس المجلس المؤقت للدفاع الوطني الملازم طيار ج.ج. رولنجز.....	86

إعلان أكرا الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة

(للاطلاع على نص الإعلان ، انظر A/46/659-S/23223 ، المرفق .)

تقرير

الاجتماع الوزارى العاشر

لحركه البلدان غير المنحازه

اكرا، غانا ٢ ــ ٧ سبتمبر / ايلول ١٩٩١

(الجزء الاول)

مقدمه

١ ــ عقد المؤتمر العاشرلوزراء خارجيه حركه البلدان غير المنحازه فى اكرا، بجمهوريه غانا فى الفترة من ٢ الى ٧ سبتمبر / ايلول ١٩٩١.

٢ ــ سبق المؤتمر اجتماع لكبار الموظفين يومى ٢ ، ٣ سبتمبر/ ايلول ١٩٩١.

٣ ــ انتخب المؤتمر هيئه مكتبه برئاسه غانا وعضويه نيجيريا وانغولا ومصر وناميبيا وباكستان وفلسطين وسوريا وكوبا وجامايكا ونيكاراغوا وقبرص وشيلى ويوغسلافيا (بوصفها الرئيس الحالى للحركه) .

٤ ــ احاط المؤتمر علما بتقرير رئيس الحركه ، الذى يرد نصه فى المرفق الملحق بهذا التقرير.

٥ ــ شارك فى المؤتمر البلدان والمنظمات التاليه الاعضاء فى حركه البلدان غير المنحازه ، : افغانستان، الجزائر، انغولا ، الارجنتين ، البحرين بنغلاديش ، بليز ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو، بوروندى ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهوريه افريقيا الوسطى، تشاد، شيلى، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا، قبرص ، اكوادور ، مصر، غينيا الاستوائيه ، اثيوبيا ،

غابـــون ، غامبيـــا ، غانا ، غينيـــا ، غيانـــا ، الهنـــــد ، اندونيـــــيا ،
ايـــران ، العـــراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيـــا ، كوريا (الديمقراطيه الشعبيـــه)
الكويت ، جمهوريه لاوس الديمقراطيه الشعبيه ، لبنـــان ، ليـوتو ، ليبيريـــــــا ،
الجماهيريه العربيه الليبيه، مدغشقر، مالاوى، ماليـــزيا ، ملديـف ، مالـــى ، مالطـــه،
موريتانيـــا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيـــق ، ناميبيـــا ، نيبـــال ،
نيكاراغوا ، النيجـــر ، نيجيريـــا ، عمـــان ، باكستـــان ، فلسطين ، بنمـــا ،
قطـــر ، روانـــدا ، سانت لوسيـــا ، سان تومى وبرينسيبى ، المملكه العربيـــه
السعوديه ، السنغال ، سيراليـــون ، سنغافورا ، الصومال ، سرى لانكا ، الســـودان ،
سوريـنـــام ، سوازيلانـــد ، الجمهوريه العربيه السوريـــه ، تانزانيـــا ، توغو ، تونـــس ،
أوغندا ، الامارات العربيه المتحدة ، فانواتو ، فنزويـــلا ، فيتنـــام ، اليمن ، يوغـــلافيا ،
زائيـــر ، زامبيـــا ، وزيمبابـــوى .

٦ — حضر المؤتمر بصفه مراقبين ممثلوا البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطنى التاليه اسماوهـــا
البرازيـــل ، القلبيـــن ، كوستاريكا ، غواتيمالا ، هندوراس ، المكسيـــك ، بابواغينيـــا
الجديده ، السلفادور ، المؤتمر الوطنى الافريقى ، منظمه تضامن الشعوب الافريقيه الاسيويـه ،
جبهه تحريـــر فلنكس(FLNKS) جامعة الدول العربيه ، منظمه الوحده الافريقيـه ،
منظمه المؤتمر الاسلامى ، المؤتمر الافريقى الجامع ، حزب بويرتوريكو الاشتراكى والامم المتحده .

٧ — حضر المؤتمر بصفه ضيوف وفود من البلدان والمنظمات التاليه اسماوهـا : استراليا ، النمســـا ،
بلغاريا ، كندا ، جمهوريه التشيك والسلوفاكيه الاتحاديه ، فنلندا ، اليونان ، المانيـــــا ،
هولندا ، هنغاريا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، روماتيا ، سان مارينو ، اسبانيـا ،
السويد .

سويسرا ، الكرسى الرسولى، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة ، منظمة الصحة العالمية ، مجلس الأغذية العالمى ، برنامج الأغذية العالمى ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعيات الهلال الاحمر ، ولجنة الامم المتحدة الخاصة لتصفية الاستعمار .

٨- قبلت منغوليا كعضو كامل العضوية فى الحركة ،ومنحت غواتيمالا وهندوراس صفة المراقب ، واشتركت مملكة هولندا والمانيا كضيفين على المؤتمر لاول مرة .

٩- فى الجلسة الافتتاحية استمع المؤتمر الى خطاب ملهم من الملازم طيار ج . ج . رولنجز ، رئيس الدولة ورئيس المجلس المؤقت للدفاع الوطنى بغانا . وقرر المؤتمر - بالترحيب العام - اعتماد الخطاب كوثيقة رسمية من وثائقه .

١٠- بمناسبة الذكرى الثلاثين لتاسيس حركة البلدان غير المنحازة استمع المؤتمر فى جلسته الافتتاحية الى كلمة من السيد وزير خارجية يوغوسلافيا ، بوصفها الرئيس الحالى للحركة ، كما استمع الى كلمات من وزراء خارجية نيجيريا واندونيسيا وفنزويلا نيابة عن المجموعات الاقليمية التى يمثلونها .

١١- قام المؤتمر بتأبين الراحل راجيف غاندى رئيس وزراء الهند السابق والرئيس السابق لحركة البلدان غير المنحازة ، وبطل عدم الانحياز المقدام الذى ترك فيها آثارا باقية بذوده عنها والتزامه بمبادئها ومقاصدها .

(الجزء الثانى)

استعراض القضايا الهامة والعاجلة فى العلاقات الدولية منذ اجتماع القمة الذي عقدته الحركة فى بلغراد ، يوغوسلافيا فى الفترة من ٤ الى ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٨٩

١٢- تواصلت التغيرات الهامة السريعة التى كانت قد بدأت تظهر فى العلاقات الدولية قبل اجتماع القمة لحركة البلدان غير المنحازة الذى عقد فى بلغراد ، يوغوسلافيا ، فى ١٩٨٩ . وكان من الطبيعى أن تفضى جسامة هذه التغيرات الى حث البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية على البحث عن مسارات جديدة تمكنهامن الحفاظ على قوة الدفع نحو السلام والتنمية فضلا عن ممارستها الكاملة لاستقلالها الوطنى ولسيادتها، وتجعلها اكثرتجاوبا مع هذه التغيرات المشهودة .

١٣- ان زوال نظام الثنائية القطبية الذى ظهر بعد حقبة الحرب الباردة وسيطرت عليه القوتان العظميان بنظمهما الاجتماعية والاقتصادية المتنافسة وتحالفاتهما الاستراتيجية المتصارعة وكذلك ظهور نظام جديد ، يقتضيان من البلدان النامية ، وخصوصا البلدان الاعضاء فى حركة عدم الانحياز ، أن تسارع الى توكيد ذاتها ، على النطاقين الفردى والجماعى ، كى تشارك على قدم المساواه فى اقامة هذه العلاقات الجديدة فى العالم سعيا الى ان تصون استقلالها وسيادتها وتعززهما وتحمى مصالحها السياسية والاقتصادية . فحريتها فى أن تدير شؤونها على النحو الذى تراه ملائما انما هى ضمان اضافى لاستقلالها وسيادتها فى المجال السياسى. كذلك يتعين على البلدان الاعضاء فى الحركة ان تحدد - فى الوقت ذاته - الجوانب الايجابية فى هذه التغيرات بغية الافادة منها

١٤- ان الانفراج فى العلاقات بين الشرق والغرب ، قد اكد مبررات

وجود حركة البلدان غير المنحازة ، ذلك أن سياسة هذه الحركة انما وضعت لحث الشرق والغرب على الحوار والتعاون . ومن هنا فسوف تظل الحركة عاملا مهما فى العلاقات الدولية المتسمة بالتفاهم والتعاون الوثيق القائمين على الاحترام المتبادل ، فضلا عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وسوف تواصل الحركة ، سعيا الى تحقيق هذا الهدف تطوير الحوار والتعاون مع كافة القوى الدولية الفعالة .

١٥- وفى هذا الصدد ، يود المؤتمر ، بمناسبة الاحتفال بالعيد الثلاثين لتاسيس الحركة ، ان يوجه تحية اجلال للاباء المؤسسين للحركة ، ورواداها الاوائل وهم جوزيف تيتو (يوغوسلافيا) ، وجواهر لال نهرو (الهند) ، واحمد سوكارنو (اندونيسيا) ،وجمال عبد الناصر (مصر) ، وقوامى نكروما (غانا) لما ابدوه من بصيرة وشجاعة فى استشراف افاق وارتياد هذا الطريق الذى يمثل تقدما مؤكدا للبشرية .

١٦- يضاف الى ذلك ان بزوغ اتجاهات جديدة على الساحة الدولية السياسية المتزايدة التعقيد ، تسير بها نحو عالم احادى القطب يتسم بعناصر جديدة ، قد يحد من امكانات حل المشاكل العالمية المعاصرة ، حيث لايولى الاهتمام الواجب لاحتياجات ومصالح البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية . ومن هنا يقل الاهتمام الذى تلقاه المسائل التى تعنى البلدان غير المنحازة . ومالم يتغير هذا الوضع ، ليتجه الاهتمام نحو القضايا التى تهم قطاعات العالم الجغرافية كافة ، ستظل اهداف حركة عدم الانحياز دون تحقيق كامل .

١٧- وعلاوة على ذلك فان السرعة التى تتلاحق بها التغيرات تجعل لزاما على الحركة ان تظل مواكبة لكافة التطورات والاحداث حتى يتسنى لها ان تؤثر فيها اذا اريد لها ان تواصل الاضطلاع بدور فعال وبارز فى العلاقات الدولية وان تحافظ على حيويتها .

استمرار مبررات وجود الحركة :

١- ازاء التحول الذى طرأ على النظام الذى قام بعد الحرب الباردة ، طرح تساؤل عن مدى جدوى حركة البلدان غير المنحازة . بيد أن التقويم المتعمق لمبادىء الحركة ومقاصدها وانشطتها يبين ان اهميتها اليوم ، للعلاقات والتنمية الدولية ، لاتقل عنها فى اى وقت مضى ، وانها قادرة على مواصلة الدور الذى اضطلعت به منذ نشاتها .

١- أن التحولات المشهودة التى وقعت مؤخرا في أوروبا ، وتركيز الاهتمام على هذه المنطقة ، والتى تواصل تاثيرها - مع ذلك - فى الاقاليم والبلدان والتجمعات كافة ، تجعل لزاما على الحركة أن تؤكد من جديد مبادئها واهدافها ازاء التحديات الجديدة حتى تبرهن على استمرار ملاءمتها خلافا لما تتعرض له من انتقادات سطحية . فما من احد يستطيع أن يجادل فى استمرار ملاءمة مبادىء واهداف هذه الحركة ، التى تشمل فيما تشمل شون استقلال وسيادة البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، وتحقيق نزع السلاح لاسيما الاسلحة النووية ، والقضاء على الاستعمار والاستعباد بكافة اشكاله ، واستئصال العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى بصفة خاصة ، والتعايش السلمى بين الدول والتسوية السلمية للصراعات الاقليمية ، وانهاء النزاعات الطائفية والصراعات العرقية وبلوغ الاهداف الانمائية التى تنشدها البلدان النامية جميعا ، وحماية حقوق الانسان لاسيما فى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية .

٢- ومن هنا يصبح السعى الى تحقيق هذه الغايات ضرورة لامعدى عنها لبزوغ نظام دولى جديد عادل ومنصف . ذلك انه يتعين على حركة عدم الانحياز أن تنهض بدور فعال فى تشكيل هذا النظام وأن تعزز وحدتها وتلاحمها تحقيقا لهذه الغاية .

تصفية الاستعمار :

٣١- رغم النجاح الكبير الذى حققه الكفاح ضد الاستعمار ، فان الحركة مافتئت تعلق اهمية كبيرة على تحرير الاقاليم التى لم تزل ترزح تحت نير الاستعمار فى انحاء العالم . ومن هذا المنطلق قدمت الحركة دعما قويا لعقد الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار، وسوف تتمسك بهذا الموقف الى أن يطوى التاريخ صفحة الاستعمار . ويمكن القول فى هذا المقام، بان التقرير المقدم من فريق العمل المعنى بتصفية الاستعمار والمنبثق عن الحركة الى المؤتمر الوزارى العاشر تقرير ممتاز، الا انه يتعين ايلاء مزيد من الاهتمام لاجراءات التنفيذ ضمانا للقضاء على الاستعمار بحلول نهاية العقد .

٣٢- تؤكد الحركة مجددا التزامها بحق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الاجنبى او الاستعمارى فى تقرير المصير وفى الاستقلال ، وتعرب عن دعمها الثابت لها وتضامنها الراسخ معها . كما تعرب الحركة عن دعمها المستمر لجهود لجنة الامم المتحدة الخاصة لتصفية الاستعمار ولاسهامها الفعال فى تنفيذ اعلان منح الاستقلال لشعوب المستعمرات وحقها فى الحصول على تعويض عما لحق بها من جراء الاستعمار .

٣٣- وفى ضوء التطورات الجديدة والهامة فى قضية بويرتوريكو ، اتخذت مؤخرا لجنة الامم المتحدة الخاصة لتصفية الاستعمار ، بمؤازرة من كافة دول امريكا اللاتينية والكاريبى الاعضاء فيها ، قرارا يؤكد من جديد حق شعب بويرتوريكو الثابت فى تقرير المصير وفى الاستقلال طبقا للقرار ١٥/١٥١٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد اعربت اللجنة فى هذا القرار عن ثقتها فى ان يعتمد فى اقرب وقت ممكن اطار قانونى يتيح لشعب بويرتوريكو ممارسة حقه فى تقرير مصيره من خلال الرجوع الى الشعب طبقا لمبادىء واعراف الامم المتحدة .

٢٤ ـ تعد الامم المتحدة مركزا من اهم مراكز العلاقات الدولية التى تجلت فيها التغيرات الاخيرة . فقد اضطلعت الامم المتحدة بدور متزايد الاثر فى الشئون العالمية بوصفها الاطار العالمى الوحيد لتوجيه العلاقات الدولية صوب تحقيق السلام ونزع السلاح والتنمية واقامة نظام عالمى يرتكز على العدل والانصاف .

٢٥ ـ وقد اتاح انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب فرصة فريدة للامم المتحدة كى تنهض بمسئولياتها كاملة على اساس المبادىء المنصوص عليها فى ميثاقها . وتساند حركة عدم الانحياز الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الامم المتحدة بحيث تصبح اكثر ديمقراطية وفاعلية وكفاءة ، وما يظهر الان من اتفاق بين عدد متزايد من اعضاء المجتمع الدولى على ضرورة تعزيز الامن الجماعى ، لابد له ان يجعل الامم المتحدة اكثر قدرة على تحقيق اهدافها . وعلى البلدان غير المنحازة ان تسعى الى اضفاء مزيد من الديموقراطية على الامم المتحدة بما يمكنها من النهوض بدورها كاملا ، بما يجعل من نهاية حقبة المواجهة فرصة تتيح لكافة الدول المشاركة فى بناء عالم يسوده السلام ويحترم الحرية وسيادة القانون والعدل والمساواة بين الجميع .

٢٦ ـ وتؤكد الدول الاعضاء فى حركة عدم الانحياز التزامها الثابت بالاستمرار فى دعم وتعزيز ماتقوم به الامم المتحدة من عمليات حفظ السلام والاغاثة وتقديم المعونات الانسانية ، وفى مؤازرة الدور الهام الذى يضطلع به الامين العام للامم المتحدة وشتى وكالاتها فى هذا المضمار .

٢٧ ـ كما تعرب البلدان غير المنحازة عن ارتياحها ودعمها للدور الذى ينهض به الامين العام للامم المتحدة لتسوية المنازعات

الدولية والاقليمية ، طبقا للمسؤوليات المنوطة به في الميثاق ، وتدعو الى موالاة تعزيز هذا الدور . وفي هذا المقام ، يتعين على حركة عدم الانحياز ان تسهم بفعالية في الجهود المبذولة لاعادة تنشيم الامم المتحدة وتنشيطها واضفاء مزيد من الديمقراطية عليها بغية تمكينها من تنفيذ ما احتواه ميثاقها من مبادىء وبما يتفق وطموحات واهداف الدول والشعوب كافة . وتؤكد الحركة مجددا ضرورة التعجيل بتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة وخصوصا قرارات مجلس الامن دون تمييز .

٣٨ - وفضلا عن ذلك فان الجهود الجارية لاصلاح الامم المتحدة يجب ان تشمل تدابير تضفي مزيدا من الديموقراطية والشفافية على عملية اتخاذ القرارات في الامم المتحدة وفي مجلس الامن بصفة خاصة . ويتعين في هذا الصدد ، اعادة النظر في العدد الحالي لاعضاء مجلس الامن بما يجعله يعبر عن الزيادة التي طرأت على عدد اعضاء الامم المتحدة ويكفل تمثيلا ، اكثر انصافا وتوازنا ، لاعضاء الامم المتحدة .

٣٩- ان النهوض بدور اكثر فعالية في الامم المتحدة وسائر المحافل الدولية يقتضي من الحركة ان تعزز وحدتها وتلاحمها سعيا الى تعزيز قدرتها على التصدي بسرعة وفعالية للتحديات الراهنة . وثمة حاجة ملحة ايضا الى مزيد من التنسيق في صفوف الحركة ضمانا لمراعاة مصالح البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية في عملية الاصلاح الجارية في الامم المتحدة . ومن الضروري ، لتحقيق هذا الغرض ان تلتزم الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز بالاحترام الكامل لاستقلال كل منها وسيادتها ووحدة اراضيها ، وان تبذل قصارى الجهد لتسوية المنازعات بينها بالطرق السلمية وتعزز تضامنها لنصرة مصالحها السياسية والاقتصادية ودعم امكانات السلم والتنمية على النطاق العالمي .

نزع السلاح :

٣٠- ان نزع السلاح ، ولاسيما السلاح النووى ، يحتاج الى دعم مستمر من جانب حركة عدم الانحياز . وقد أبدت القوتان العظميان وحلفاؤهما ، فيما بذلوه حتى الآن من جهود لنزع السلاح ايثارا واضحا لابرام اتفاقيات مثل المعاهدات الخاصة بالقوات النووية متوسطة المدى وبالقوات التقليدية فى أوروبا وبالأسلحة الاستراتيجية . واذا كنا نرحب بهذه المعاهدات وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى تحقيق مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووى ، فلابد لنا أن نؤكد أن ازالة الخطر المتواصل المحدق بالعالم أجمع ، بفعل الترسانات الحالية من الأسلحة النووية وعمليات تطويرها التى لاتنقطع ، لايمكن ان يتحقق الا بتضافر جهود المجتمع الدولى بأسره ، وعلى أساس مشاركة جميع البلدان واسهامها على قدم المساواة .

٣١ - ومن ثم فلا مناص من مواصلة الجهد ، فى اطار مؤتمر نزع السلاح وتحت مظلة الأمم المتحدة ، سعيا الى احراز تقدم بشان كافة قضايا نزع السلاح . ويشمل ذلك تحريم كافة أسلحة الدمار الشامل وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وفقا لترتيبات يتم التوصل اليها طواعية ووقف التجارب النووية ، ومنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى ، وتقديم ضمانات أمن وافية وفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وخفض القوات التقليدية بما يتفق ومبدأ الأمن غير المنقوص ومن هنا يتعين على الحركة أن تواصل الضغط من أجل اشراك المجتمع الدولى ، وخصوصا الأمم المتحدة والمحافل الأخرى المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح ، فى هذا الجهد الى أن يتحقق مايصبو اليه العالم من نزع عام وكامل للسلاح تحت رقابة دولية فعالة وعادلة ، ذلك لأن النهجين العالمى والاقليمى لنزع السلاح يكمل كل منهما الآخر ويجب السير فيهما معا فى وقت واحد فى سبيل تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الاقليمى والدولى .

٣٢ ـ كذلك من الضرورى مراعاة ميزان القوى فى كل منطقة بغية تجنب الاخلال بهذا الميزان مما يهدد السلام والامن فيها.

٣٣ - ترحب الحركة بالمساعى المتواصلة المبذوله فى اطار مؤتمر نزع السلاح ، لابرام اتفاقية شاملة بشأن تحريم تطوير الاسلحة الكيماوية وانتاجها وتخزينها واستخدامها ، وتدعو الدول المتقدمة لاتخاذ تدابير تعزز انضمام دول العالم كافة الى هذه الاتفاقية ونقل التكنولوجيا فى هذا المجال ، وذلك عن طريق تيسير نقل المواد والتكنولوجيا الكيمائية للاغراض السلمية. وفى نفس الوقت تدعو الحركة الى تحرير كافة اسلحة الدمار الشامل .

٣٤ - ان الارتباط الحاسم بين نزع السلاح والتنمية أمر لاسبيل الى انكاره . ومن هذا المنطلق ليس بمقدور حركة البلدان غير المنحازة أن تتنصل من مسئوليتها فى السعى الى تنفيذ برامج لامداد البلدان النامية بالموارد التى تتوفر نتيجة لنزع السلاح فى البلدان المتقدمة .

٣٥ - ومع التسليم بضرورة تعزيز الأمن فى البلدان النامية فان بلدان العالم الثالث تنفق حاليا أموالا طائلة على احتياز الأسلحة التقليدية . وقد اصبح لزاما ، بفعل التحسن فى الاحوال الدولية ، أن تشجع البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية عمليات نزع السلاح على الصعيد الاقليمى وأن تخفض انفاقها العسكرى حتى تستطيع تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

٣٦- ان عدم الانحياز يقتضى وضع نموذج شامل لعلاقات الامن يقوم على التعاون والتنسيق وعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية سواء بين البلدان غير المنحازة وبينها وبين بلدان اخرى فى المجتمع الدولى .

٣٧- وفى الوضع الدولى الراهن لم يعد الامن مجرد مسالة عسكرية ، ذلك انه ايضا قضية امن غذائى واجتماعى واقتصادى وبيئى ، وهو يعنى ايضا الحق فى المجتمع الديموقراطى وفى التنمية .

٣٨- وتؤيد الحركة تاييدا كاملا الاعلان الصادر بشان جعل المحيط الهندى منطقة سلام . وتؤكد من جديد تصميم دول عدم الانحياز على الاستمرار فى جهودها الرامية الى تحقيق الاهداف المنصوص عليها فى هذا الاعلان وبالصورة التى بحثت بها خلال اجتماع البلدان الساحلية والبلدان الداخلية ، الذى عقد فى شهر يوليو / تموز من عام ١٩٧٩ .

٣٩- وتنوه الحركة بانجاز لجنة الامم المتحدة المختصة بمنطقة المحيط الهندى للعمل التحضيرى لعقد مؤتمر الامم المتحدة الخاص بمنطقة المحيط الهندى والذى سيعقد فى كولومبو ، سريلانكا ، عام ١٩٩٢ .

٤٠- وازاء التطورات المشجعة فى العلاقات الدولية ، تحث الحركة المستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندى والدول الدائمة العضوية فى مجلس الامن الدولى على المشاركة فى هذا المؤتمر بغية تحقيق اهداف اعلان المحيط الهندى منطقة سلام .

٤١- وفى منطقة البحر المتوسط ، ترحب الحركة بالجهود المتواصلة التى تبذلها البلدان غير المنحازه فى المنطقة لتشجيع عملية الدخول فى حوار مريح وبناء من اجل السلام ،

والاستقرار والامن والتنمية والتعاون فى هذه المنطقة ، وفى هذا الاطار عقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية البلدان غير المنحازه فى اقليم البحر المتوسط فى الجزائر فى يونيه /حزيران ١٩٩٠، وابرز الاجتماع اهمية الاستفادة من المناخ السياسى الجديد لخدمة مصالح بلدان الاقليم ، وتعزيز التعاون مع البلدان الاوربية الاخرى ، والجماعة الاقتصادية الاوربية . وتساند الحركة مساندة كاملة المبادرات التى تضطلع بها بلدان عدم الانحياز والبلدان الاوربية فى اقليم البحر المتوسط ، ولاسيما الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر للامن والتعاون فى منطقة البحر المتوسط . كما احاطت الحركة علما بقرار وزراء خارجية البلدان غير المنحازة فى منطقة البحر المتوسط بعقد اجتماعهم الرابع فى القاهرة .

المنازعات الاقليمية :

٤٢- ان استمرار نشوب منازعات اقليميةبين الدول الاعضاء، وتصاعد هذه المنازعات ، فى بعض الحالات ، يشكل مصدرا من مصادر القلق فى صفوف الحركة وفى المجتمع الدولى بوجه عام . ورغم اختفاء الركيزة العقائدية لمعظم هذه المنازعات منذ امد طويل ، فانها مافتئت تهدر ارواحا وممتلكات وموارد اخرى فى البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية التى لاتتحمل مواردها مغبة تلك المنازعات . ويتعين على الحركة ، ازاء ماشهده العالم كله فى الآونة الاخيرة من تخفيف لحدة التوتر واتجاه واضح لدى الحكومات والشعوب نحو الحوار والتفاهم ، ان تصارح الاطراف المعنية بحقيقةموقفها من هذه المنازعات . كما يتعين على الحركة ان تواصل جهودها للاسهام فى تسوية هذه المنازعات سلميا ،وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وذلك بالاستعانه باللجان القائمة ومن خلال طرح مبادرات بموافقة الاطراف المعنية .

٤٣- يضاف الى ذلك انه يجب على الحركة ألا تتوانى فى سعيها الى

تحقيق السلم والأمن العالميين ، ذلك أن هناك بؤرا للأزمات ، تشكل عبئا من أثقل الأعباء الموروثة عن الماضى ، لم تزل تهدد سلم العالم وأمنه . ومن دواعى الأسف أن معظمها يقع فى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية مما يسبب حرجا لحركة البلدان غير المنحازة ويجر على الشعوب المنكوبة بها أوخم العواقب الاجتماعية والاقتصادية .

٤٤- وقد بذلت الحركة جهدا لايستهان به فى ايجاد حلول سلمية للعديد من بؤر المنازعات الاقليمية فى الشرق الأوسط وآسيا وامريكا الوسطى وافريقيا ، وأحرزت بالفعل شيئا من التقدم فى عدد من الحالات .

٤٥- وفى الشرق الأوسط لم يتم التوصل حتى الآن الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى نتيجة لاستمرار اسرائيل فى رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التى تقضى بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس والجولان السورى المحتل، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى ، وعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط لتحقيق هذا الغرض ، اضافة الى تمادى اسرائيل - القوة المحتلة - فى ممارساتها العدوانية والتوسعية والاستيطانية وسياستها القمعية ضد المواطنين العرب الأبرياء فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وكذلك فى الجولان السورى المحتل .

٤٦- والحركة اذ تؤكد من جديد مساندتها للانتفاضة فى الاراضى المحتلة ، تدعو مرة اخرى الى الاسراع بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ومشاركة جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ،

الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بغية التوصل الى تسوية سلمية عادلة وشاملة تستند الى مبادىء الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وتكفل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس . وقد رحب الوزراء بالجهود الجارية التي تبذل من اجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، واعربوا عن املهم في ان يعقد هذا المؤتمر في اقرب وقت ممكن .

٤٧- وتؤكد الحركة ان تهجير اليهود على نطاق واسع الى الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس وكذلك الجولان السوري المحتل يشكل خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ولقراري مجلس الامن رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠ ورقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١ وللقرارات الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة في هذا الشان .

٤٨- ان حرب الخليج قد اثبتت بالدليل القاطع مدى ماتشكله المنازعات الاقليمية من تهديد للامن والسلام الدوليين .كما برهنت على انه كان من الممكن حل القضية الفلسطينية لو أن المجتمع الدولي ، ممثلا في مجلس الامن ، طبق نفس المعايير وابدى نفس الارادة السياسية والتزم بنفس معايير المشروعيه الدولية التي طبقت على حرب الخليج ، ومن هنا ، فان الحركة تؤكد من جديد مؤازرتها الكاملة للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الامن الدولي بشان المنطقة . وكذلك ترى الحركة انه يتعين عليها ان تؤازر بقوة جهود الامم المتحدة لتحقيق تسوية مبكرة وشاملة في الشرق الاوسط .

٤٩- وتنوه الحركة بالتطورات الشاملة الهامة في لبنان التي نجمت عن التدابير الهادفة الى تعزيز عملية المصالحة الوطنية ، وجاءت نتيجة للجهد الناجح الذي بذلته الحكومة اللبنانية من خلال قواتها الوطنيه لكي تكفل لنفسها الممارسة الكاملة لسلطتها على جميع اراضيها ، وبخاصة في جنوب لبنان .

٥٠ - والحركة اذ تؤكد قراراتها السابقة التي تطالب بالاحترام الكامل لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا ، فانها تدين الاحتلال الاسرائيلي المستمر لاجزاء من جنوب لبنان والبقاع الغربي ، بالاضافة الى الممارسات اللاانسانية والاعتداءات التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد السكان المدنيين في هذه الاراضي فضلا عن ترحيلهم عن ديارهم وقراهم .

٥١- وفي هذا الصدد اكدت الحركة من جديد مساندتها لتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن بشان لبنان ، تنفيذا كاملا وعاجلا ، وهي القرارات التي تقضي بجلاء القوات الاسرائيلية فورا وبلا شروط عن جميع الاراضي اللبنانية ، وبخاصة القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٥٢- وتعرب الحركة عن تاييدها للجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لاعادة بناء لبنان مستعينة بصفة خاصة بالصندوق الدولي الذي انشيء لهذا الغرض بمقتضى اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ .

٥٣- يرحب الاجتماع الوزاري لحركة البلدان غير المنحازة باعلان قيام الجمهورية اليمنية في ١٩٩٠/٥/٢٢ على اثر توحد شطري

اليمن (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية) فى دولة موحدة وغير منحازة ، كما يشيد بتحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديموقراطية لما لذلك من اثر ايجابى فى الحفاظ على السلام والاستقرار فى ربوع اليمن وعلى مستوى المنطقة .

٥٤ـ وفيما يتعلق باسيا فان الحركة ترحب بالتقدم الهام الذى تحقق مؤخرا فى السعى الى تسوية سياسية شاملة للمسالة الكمبودية وتواصل فى هذا الصدد مؤازرتها للجهد الدؤوب الذى تبذله فى هذا السبيل اندونيسيا وغيرها من بلدان رابطة امم جنوب شرقى اسيا وبلدان اخرى فى المنطقة والاعضاء الدائمون فى مجلس الامن الدولى . وتنوه الحركة بالتقدم الذى احرزته الاطراف الكمبودية فى سبيل التوصل الى تسوية سلمية ، وتحثها على مواصلة هذه الجهود . كذلك يتعين على الحركة مؤازرة الجهود الرامية الى تحقيق الوحدة الوطنية فى كوريا و اعادة توحيد كوريا سلميا ودون تدخل خارجى بناء على ماورد فى البيان الشمالى ـ الجنوبى المشترك المؤرخ فى ٤ يوليو / تموز ١٩٧٣ .

٥٥ـ كما تحقق بعض التقدم نحو التسوية السلمية للنزاع فى افغانستان . وفى هذا الشان ، يرحب الاجتماع بجهود الاطراف المعنية الرامية الى التوصل الى حل سلمى للمشكلة ، ويدعو الى تسوية سياسية شاملة وفقا للقرار ٤٥ / ١٢ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة . كما تعرب الحركة عن تاييدها للمقترحات التى تضمنها بيان الامين العام للامم المتحدة الصادر فى ٢١ مايو /آيار ١٩٩١ من اجل التسوية السياسية فى افغانستان .

٥٦ـ وفيما يتعلق بامريكا الوسطى مازالت عمليات التفاوض

الرامية الى اقرار سلام عادل وراسخ ودائم تجرى بطريقة ايجابية، وفى حالة السلفادور بصفة خاصة تعرب الحركة عن تاييدها الثابت لجهود الامين العام للامم المتحدة من اجل السلام. وتناشد اعضاء المجتمع الدولى مواصلة تاييدهم الحازم لهذه الجهود والامتناع عن اى عمل او اجراء يمكن ان يعرقلها .

٥٧- كما تشيد الحركة بما احرز من تقدم فى عملية التكامل فى شبه الاقليم وبالمبادرة الخاصة باعلان هذه المنطقة منطقة سلام وحرية وديموقراطية وتنمية .

٥٨- ويرحب الاجتماع الوزارى لحركة البلدان غير المنحازة بالبيان الاخير الذى ادلى به رئيس غواتيمالا فى ١٤ اغسطس/اب ١٩٩١ بشان حق شعب بليز فى تقرير مصيره والذى وزع فى مجلس الامن الدولى برقم 5/22953 - A/46/268 كما يعرب الاجتماع عن تاييده الكامل للمفاوضات ويحث البلدين على مواصلة سعيهما لايجاد حل نهائى يرضى الطرفين .

٥٩- ودعا الاجتماع الى الوقف الفورى للاعمال العدائية ضد كوبا لاسيما انتهاك اجوائها ومياهها الاقليمية ، وتشديد الحصار المفروض عليها فى المجالات المالية والائتمانية والتجارية، فضلا عن استمرار اعمال البث الاذاعى والتليفزيونى المعادى من الخارج انتهاكا لاحكام اتفاقية نيروبى لعام ١٩٨٢ واحكام القانون الدولى . كما دعا الى الاستجابه لمطلب كوبا العادل باستعادة الاراضى التى تحتلها قاعدة غوانتانامو البحرية احتلالا غير مشروع . وتدعو الحركة من جديد الى رفع الحصار الاقتصادى والمالى والتجارى المفروض على كوبا منذ عام ١٩٦١ ، وتؤكد حق كوبا فى ان تطلب من الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السادسة والاربعين مناقشة هذه القضية . وتعرب مجددا عن تضامنها مع كوبا فى مواجهة استمرار هذه الاعمال والتمادى فيها.

٦٠ـ كما ترحب الحركة بالتحسن المطرد فى العلاقات بين غيانا وفنزويلا ، وتنوه خاصة بما تحقق من تقدم على طريق تسوية الخلاف القائم بين هاتين الدولتين من خلال المساعى الحميدة التى يبذلها الامين العام وفقا لاحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦.

٦١ـ وقد شهدت افريقيا أسوأ فترات الاضطراب السياسى فى تاريخها من جراء المنازعات التى دبت فى ارجاء من بينها الصحراء الغربية وليبيريا والصومال ورواندا والسودان ، وتصاعد اعمال زعزعة الاستقرار واشاعة الدمار فى موزامبيق وعودة العنف الى الظهور فى جنوب افريقيا . وقد تواصلت المبادرات العالمية الى جانب الجهود المبذولة على الصعيدين الاقليمى وشبه الاقليمى ، بغية السيطرة على هذه الاوضاع ، وحققت درجات متفاوتة من النجاح .

٦٢ـ وفيما يتصل بليبيريا ، تؤيد الحركة الجهود التى تبذلها لجنة الوساطة الدائمة التابعة للجماعة الاقتصادية لغربى افريقيا ، ولجنة الخمسة فى اطار خطة السلام للجماعة الاقتصادية لغربى افريقيا ، سعيا الى اقرار السلام الدائم باجراء انتخابات حرة وديموقراطية .

٦٣ـ وفى اثيوبيا انتهت الحرب الاهلية الطويلة الامد ، وانعقد فى اديس ابابا ، فى الفترة من ١ ـ ٥ يوليو/تموز ١٩٩١ ، مؤتمر وطنى للسلام وديموقراطية والمصالحة شاركت فيه اربع وعشرون منظمة ومجموعة سياسية وانتهى المؤتمر باتفاق عام على تشكيل حكومة انتقالية . وهذه الحكومة الانتقالية ، التى ستظل فى السلطة لمدة عامين ، تقوم الان بارساء الاساس لسلام وديموقراطية دائمين فى اثيوبيا . ولاشك ان هذا التطور ، الجدير بالترحيب والاحتذاء ، سوف يسهم فى دعم الاستقرار فى منطقة القرن الافريقى .

٦٤- وفى الصحراء الغربية حققت مساعى السلام نجاحا لايستهان به . ومن التطورات التى تستحق الترحيب فى هذا المقام قرار مجلس الامن بتشكيل بعثة الامم المتحدة للاشراف على الاستفتاء فى الصحراء الغربية وقبول الطرفين وقف اطلاق النار فى الاقليم ، والذى بدأ سريانه فى ٦ سبتمبر/ايلول ١٩٩١ . ونحن نحث الطرفين على الامتناع عن اى عمل من شانه ان يعيق تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية فى الصحراء الغربية .

٦٥- وفى اوروبا تعذر حتى الان التوصل الى حل للقضية القبرصية . وتعرب حركة البلدان غير المنحازة ، اتساقا مع المناخ الدولى الجديد ، عن دعمها الكامل للمبادرات المطروحة فى الامم المتحدة لايجاد حل يستند الى قرارات الامم المتحدة ومقررات حركة البلدان غير المنحازة ، بما يكفل استقلال الجمهورية القبرصية وسيادتها وسلامة اراضيها ووحدتها وصفتها غير المنحازة .

٦٦- وليست الحركة بحاجة الى توكيد اهمية العمل على تحديد اسباب المنازعات الاقليمية والقضاء عليها . ومن هنا ينبغى حث البلدان الاعضاء على التوسع فى اللجوء الى التسوية السلمية للمنازعات فيما بينها وان تواصل الحركة ، فى الوقت ذاته ، البحث عن آليات فعالة تكفل التحرك الفورى لتسوية الازمات التى تنشأ بينها . على حين يتعين على البلدان المعنيه ان تحرص على التجاوب مع ماتطرحه الحركة من مبادرات . وثمت حاجة كذلك الى زيادة مشاركة الحركة فيما تقوم به الامم المتحدة من عمليات اقرار السلام والحفاظ عليه ، نظرا لما لهذه العمليات من دور هام فى تسوية المنازعات الاقليمية .

الجنوب الافريقي
ناميبيا

٦٧- انضم شعب ناميبيا بعد نضال طويل وباسل من اجل التحرر الوطني الى اسرة الدول المستقلة ذات السيادة في ٢١ مارس/ اذار ١٩٩١ . الا ان جنوب افريقيا لاتزال تعرقل الوحدة الكاملة لاراضي ناميبيا وتعوق تنميتها الاقتصادية باستمرارها في احتلال خليج والفيس والجزر الساحلية . ولهذا فان نظام دي كليرك مدعو الى التفاوض باخلاص من اجل الاسراع بعملية اعادة دمج خليج والفيس والجزر الساحلية في جمهورية ناميبيا طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٣ لعام ١٩٧٨. وفضلا عن ذلك فان المجتمع الدولي مدعو الى تقديم الدعم المادي والمالي لجهود ناميبيا الرامية الى التعمير الوطني والتنمية الاقتصادية .

جنوب افريقيا

٦٨- في جنوب افريقيا الغيت الدعائم التشريعية لنظام الفصل العنصري مثل قانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان وقوانين الاراضي . ورغم هذه التطورات لايزال من الضروري التصدي للركائز الاساسية لنظام الفصل العنصري ، بما في ذلك وعلى نحو خاص الدستور غير الديموقراطي .

٦٩- ان تواطؤ نظام جنوب افريقيا في تمويل حركة انكاتا يؤكد مادانت منظمة الوحدة الافريقية وشعب جنوب افريقيا المغلوب على امره ، على اعلانه بشان دور النظام في التحريض على اعمال العنف في مدن السكان السود . وهذا الافتضاح لرياء نظام دي كليرك وسوء نواياه يجب ان يؤجج عزم المجتمع الدولي على ممارسة اقصى قدر من الضغوط على هذا النظام بغية التعجيل بعملية التحول.

٧٠- وفى هذا الصدد اعرب وزراء الخارجية عن تاييدهم الكامل للدعوة التى اعلنتها القوى الديموقراطية فى جنوب افريقيا الى الاسراع بعملية المفاوضات من خلال وضع تدابير مناسبة مؤقته تطبق خلال فترة الانتقال نحو جنوب افريقيا الديموقراطية الجديدة ، وكذلك تشكيل جمعية تاسيسية منتخبه انتخابا ديموقراطيا لوضع دستور جديد .

٧١- ومن المهم بوجه خاص التاكيد على ان الضغوط والعقوبات كانت سلاحا ماضيا فى النضال ضد الفصل العنصرى وجزءا لايتجزأ فى استراتيجية هذا النضال . فلقد اسهمت ، الى حد كبير، فى تحقيق التغيرات التى تشهدها جنوب افريقيا الان. وثم لاتزال العقوبات باعتبارها سلاحا ماضيا لحفز التغيير ، ضرورية لحمل نظام بريتوريا على الجلوس الى مائدة المفاوضات ولكفالة تحقيق الاهداف التى حددها اعلانا توافق الرأى الصادران فى هرارى والامم المتحدة .

٧٢- ومن ثم ، فان المجتمع الدولى مدعو الى الاستمرار فى فرض ضغوطه وعقوباته الراهنة على نظام بريتوريا الى أن تتم اقامة مجتمع موحد وديموقراطى وغير عنصرى فى جنوب افريقيا .

٧٣- وكذلك حث الوزراء جميع الدول الاعضاء والمجتمع الدولى كله على مواصلة تقديم المساعدات المادية والمالية الى حركة التحرير بما فى ذلك تعليم وتدريب مواطنى جنوب افريقيا استعدادا لجنوب افريقيا الديموقراطية الجديدة .

<u>انغولا :</u>

٧٤- وفيما يتعلق بانغولا كان توقيع " اتفاقيات السلام لانغولا " بين الحكومة والاتحاد الوطنى للاستقلال الكامل لانغولا

(يونيتا) خطوة تستحق الترحيب . ويتعين الآن أن يسهم كلا الطرفين فى الوفاء بنية صادقة بالتزاماتهما بموجب تلك الاتفاقيات . وبالاضافة الى ذلك ، فان جميع الدول مدعوة الى الامتناع عن القيام باى اعمال من شانها تقويض هذا الاتفاق، والى الاسهام فى تنفيذها وكذلك احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضى جمهورية انغولا الشعبية احتراما كاملا .

موزامبيق :

٧٥- أما فى موزامبيق ، فعلى الرغم من الجهود المحمودة التى تبذلها الحكومة من أجل تسوية النزاع بالمفاوضات ، لاتزال حركة رينامو تقوض هذه الجهود بما دأبت عليه من اشاعة الارهاب والدمار فى ذلك البلد ، وباثارة عقبات مصطنعة خلال محادثات السلام الجارية . وفى هذا الصدد ، يدعو الوزراء الدول الاعضاء كافة والمجتمع الدولى بأسره الى الاستمرار فى مساندة عملية المصالحة الوطنية فى موزامبيق ، بحيث يتسنى فى اقرب وقت ممكن ، احلال السلام والاستقرار وتحقيق اعادة البناء الوطنى فى هذا القطر .

أولويات جديدة فى العلاقات الدولية :

٧٦- أجرى المجتمع الدولى ، فى السنوات الأخيرة ، عملية اعادة ترتيب للأولويات فيما يتعلق بالقضايا التى تحظى بالاهتمام العالمى ، ومن هنا لم ينحصر اهتمامه فى قضايا مثل المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتنمية البلدان النامية والانعاش الاقتصادى لافريقيا وتنميتها ، بل أولى أهمية وأسبقية لقضايا من بينها مشكلة الديون الخارجية والبيئة والمكافحة الدولية للمخدرات وحقوق الانسان والتعددية السياسية . واذا كانت هذه القضايا لاتعد جديدة فى ذاتها على ساحة الحركة فان مناقشتها فى المفاوضات يجب أن تجرى من منطلق التقييم النقدى الذى تنظر به الحركة الى هذه القضايا . وعلاوة على ذلك ، فان النظر فى القضايا

العالمية الجديدة ينبغى أن يعكس - بصورة سليمة - تنامى التكافل فى اطار المجتمع الدولى باسره ، كما ينبغى أن يرتكز اى منهج لتناولها على اتفاق عريض فى الراى .

(أ) حقوق الانسان :

٧٧- يتزايد الاهتمام العالمى بحقوق الانسان منذ القمة الاخيرة لحركة البلدان غير المنحازة التى عقدت فى ١٩٨٩ ، فمعظم البلدان الاعضاء فى الحركة بدات تولى اهمية واضحة لاحترام حقوق الانسان سواء على المستوي الفردى او الجماعى فيما تبذله من نشاط قطرى ودولى . ويعتبر التزام الدولة بتشجيع وضمان ممارسة حقوق الانسان والحريات الاساسية ممارسة كاملة من الامور المسلم بها ، ومع ملاحظة التغيرات التى شهدتها اجزاء كثيرة من العالم ، بدافع من المبادىء الديموقراطية ، فان الحركة تطالب بالاحترام غير المقيد وغير المشروط لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، بما فى ذلك حق الشعوب الشابت الخاضعة للاحتلال الاجنبى او الاستعمارى فى تقرير مصيرها . كما اكد من جديد حق كل شعب فى اختيار نظامه ومؤسساته السياسية فى سلام واستقرار وعدل على اساس مبادىء السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

٧٨- ولابد لنا من ان نؤكد من جديد ان حقوق الانسان لاتتجزأ ، وان الاهتمام بحقوق الانسان ينبغى الا يقتصر على حقوقه المدنية والسياسية . كما ينبغى الا يكون احترام حقوق الانسان شرطا لتقديم المساعدة من جانب البلدان المتقدمة والمؤسسات والمنظمات الدولية الى البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية . كذلك يتعين التاكيد على ضرورة عدم اثارة قضية احترام حقوق الانسان بصورة انتقائية واستخدامها كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية محضة . وتعد الدعوة لحقوق الانسان وحمايتها التزاما من جانب الدول كل على حده ، وفقا لمعتقداتها الدينية وانظمة القيم التى تؤمن بها شعوبها ، واعمالا لروح المواثيق الدولية التى صادقت عليها .

واذا كانت البلدان النامية قد عنيت بدرجات متفاوتة بحقوق الانسان المدنيه والسياسية ، فان المجتمع الدولى لم يقدم بعد برامج عمل اساسية ذات مغزى تكفل الحق فى التنمية وبخاصة الحق فى الحصول على الغذاء والمسكن والرعاية الصحية الأولية والتعليم فى بلدان الجنوب . ومن ثم يتعين على الحكومات كافة أن تولى ، فى جميع محافلها ، اهتماما متكافئا لهذه الجوانب الهامة التى تنطوى عليها حقوق الانسان . وذلك من خلال الاشتراك والاسهام فى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولى لحقوق الانسان المقرر عقده سنة ١٩٩٣ وبالذات من خلال التاكيد على ضرورة وفاء البلدان الصناعية بالالتزامات الواردة فى مواثيق حقوق الانسان بتقديم المساعدات الاقتصادية الدولية كجزء لايتجزأ من التزاماتها فى مجال حقوق الانسان .

(ب) <u>الاتجار بالمخدرات وتعاطيها :</u>

٨٠- لم يزل الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يمثلان مشاكل هائلة بالنسبة للمجتمع الدولى وفى حين قد بذلت ، على نطاق عالمى ، جهود مضنية ومتصلة كان من بينها عقد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك فى فبراير / شباط سنة ١٩٩٠ والتى خصصت للتعاون الدولى فى مجال مكافحة الاتجار فى المخدرات ، من أجل الحد من اساءة استخدام العقاقير وللقضاء على مصادر المخدرات والعقاقير المؤثرة على العقل والاتجار بها ، فقد تفاقمت المشكلة نتيجة لتعديل انماط نقل المخدرات الى اسواقها التقليدية . علاوة على ذلك فان تزايد الطلب على العقاقير فى البلدان المتقدمة كان من شانه تنشيط انتاجها ونقلها غير المشروعين فى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية . وان الصلة بين المخدرات والارهاب تشكل ايضا تهديدا لكيان العديد من البلدان . ومن هنا كان الطابع العاجل لضرورة قيام كافة البلدان الأعضاء بتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات

الحركة وفى اطار منظومة الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية لاسيما الاعلان وخطة العمل اللذين اقرتهما الأمم المتحدة فى دورة خاصة وبرنامج عمل الأمم المتحدة العالمى لمكافحة اساءة استخدام العقاقير حتى يمكن بذلك التخلص كلية من هذه الشرور الاجتماعية وتجنب اتخاذ هذا الموضوع ذريعة لتحقيق أغراض سياسية أو عسكرية مع الاحترام التام لمبدأ عدم التدخل فى الشئوون الداخلية للدول الأخرى . ومن هنا فاننا نوجه نداء خاصا الى البلدان التى لديها اسواقا رئيسية لكى تتخذ اجراءات فعالة ضد شبكات التمويل وعمليات الاتجار غير المشروع بالسوالف الكيميائية والبنوك واوكار التصنيع غير المشروعة التى تسهم بانشطتها فى استشراء تعاطى المخدرات والاتجار بها . كما انه ينبغى ان يركز على ضرورة توفير مصادر تمويل اضافية ومساعدة فنية للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية تكفل ايجاد محاصيل بديلة وما الى ذلك من تدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها على اساس مبدأ المسؤولية المشتركة .

(ج) البيئة

٨١ - ان التدهور العالمى المستمر فى البيئة مدعاة للقلق البالغ ويستوجب اتخاذ اجراء عادل بشانه ، ويرجع الخطر الحالى اساسا الى الاهمال السابق فى ادارة الشئون الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية . وانماط الانتاج والاستهلاك فى البلدان المتقدمة هى المسئولة ، بدرجات متفاوتة ، عن المشاكل البيئية المتعددة . وتشمل المشاكل البيئية الرئيسية التى تواجه العالم وتحتاج الى اقصى درجة من الاهتمام الاثار السيئة للتغيرات المناخية ، وتدهور النظم التى ترتكز عليها عناصر الحياة فى العالم وفى مقدمتها تلوث المياه والهواء ، وتاكل طبقة الاوزون ، وتدهور التربة ، والتصحر ، والجفاف ، وازالة الغابات ، وانقراض انواع عديدة من الحيوان والنبات ، والامطار الحمضية ، وتلوث البحار

وانتشار وسوء ادارة المنتجات السامة ونقل النفايات السامة بصورة غير المشروع .والتهديد الخطير الذى تتعرض له البيئة من جراء التجارب على الاسلحة النووية .

٨ ـ ان البيئة تراث عام ومن ثم فان حمايتها تستوجب تعاون المجتمع الدولى الا انه يتعين اقامة هذا التعاون انطلاقا من منظور متوازن . فالبيئة والتنمية مترابطتان ويدعم كل منهما الاخر ولهذا يتعين معالجة موضوع البيئة مع عملية التنمية وذلك بالربط بين الاهتمامات البيئية وضرورات النمو والتنمية الاقتصادية . ويتعين التسليم تماما بحق البلدان النامية فى التنمية ، وبضرورة ان تدعم التدابير المتخذة لحماية البيئة العالمية النمو والتنمية الاقتصادية فى هذه البلدان . وتحقيقا لهذا ، واذ يؤكد الاجتماع ضرورة ان تولى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية واللجنة الحكومية المشتركة للمفاوضات بشان اتفاقية الاطار المعنيه بالتغيرات المناخية ، مزيدا من الاهتمام لقضايا التنمية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير موارد مالية جديدة واضافية ، ونقل التكنولوجيا المامونه بيئيا بشروط تفضيلية وميسرة ، وتوفير نظام دولى اقتصادى وتجارى افضل ، فقد انعقد راي الحركة على ضرورة اتخاذ البلدان غير المنحازة لموقف موحد جماعى فى عمليات التفاوض المتوازية ، لضمان ايلاء الاهتمام الواجب والكافى لقضاياها ومصالحها . ولابد من العمل على كفالة مشاركة فعالة على اعلى مستوى ممكن فى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المقرر عقده فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ كى يكفل بذلك اتمام المفاوضات مبكرا وبنجاح فيما يتعلق باتفاقية الاطار المعنية بالتغيرات المناخية .وفى نفس الوقت تدعو الحركة البلدان المتقدمة الى ابداء مزيد من الالتزام نحو قضايا التنمية وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر باعتباره عاملا اساسيا للتدهور البيئى فى البلدان النامية . كما

تدعو الحركة البلدان المتقدمة الى عدم التذرع بالاعتبارات البيئية لفرض شروط أيا كانت على مساعداتها الانمائية . وتعترف الحركة من جانبها باهمية الدور الذى يتعين على البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية ان تنهض به سعيا الى التنمية المتواصلة من خلال زيادة التعاون على الصعيدين الدولى والاقليمى وتوطيد أركانه فيما بين دول الجنوب .

٨٣ - وثمه حاجة الى التعاون الدولى الفعال فيما يتعلق بتصريف النفايات الخطرة بطريقة مامونة بيئيا . فعلى الرغم من ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ، فانها لم تاخذ فى الحسبان بالقدر الكافى - الى جانب امور اخرى - مخاوف البلدان النامية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير نظام للمسئولية والتعويض ، آلية لنقل التقنيات القليلة النفايات الى البلدان النامية ، وتطوير قدراتها على تحديد وتحليل النفايات والتخلص منها ، وكذلك الآلية اللازمة لفرض حظر عالمى على تصدير النفايات الخطرة الى البلدان النامية التى لاتتوافر لديها هذه القدرات ، ومن هنا فانه يتعين على الحركة السعى الى تعزيز هذه الاتفاقيات بما يكفل تهدئة مخاوف البلدان النامية .

(د) <u>التعددية السياسية :</u>

٨٤- لقد دفعت الرغبة المعتملة فى نفوس عامة الناس فى جميع أنحاء العالم فى تحقيق نظام التعددية السياسية واقامة اطار للمشاركة الديمقراطية ونظام حكم منفتح مسئول أمام الشعوب فى بلدانها ، قادة معظم البلدان الى اقامة او تعديل انظمها السياسية بما يخدم هذا الاتجاه . لذلك يتعين تشجيع حكومات البلدان غير المنحازة على استمرار هذا الاتجاه بغية الاستجابة للتطلعات السياسية لشعوبها فى اطار تراثها وتقاليدها الثقافية والانسانية .

٨٥ـ ومع ذلك ، ثمة حاجة الى التسليم بان الاستقرار السياسى لايمكن ان يتحقق فى ظل ظروف الحرمان الاقتصادى . ومن ثم فلابد من تعزيز التعاون الاقتصادى الدولى بهدف تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية .

الاثار الاقتصادية المترتبة على التغيرات التى تشهدها العلاقات الدولية

٨٦ ـ ان التخفيف العام لحدة التوتر السياسى والتزايد المستمر فى تكامل الاقتصاد العالمى والاتجاه العام الى اجراء اصلاحات ينبغى ان يتيح لكافة الشعوب فرصة دولية متكافئة لكى توظف كل مالديها من طاقات. ومع ذلك لم تنجح التغيرات الهامة التى شهدتها العلاقات الدولية فى التاثير الايجابى على الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية حيث لاتزال المشاكل قائمة بالنسبة لجمود المعونة الانمائية الرسمية ، وبطء معدل النمو الاقتصادى ومشكلات التجارة الخارجية ومشاكل الديون الخارجية وصافى تحويلات الموارد من البلدان النامية . ويتعين على البلدان النامية فى الوقت الراهن ان تواجه المنافسة الناجمة عن مطالب دول اوروبا الوسطى والشرقية المتزايدة من اجل الحصول على الموارد المالية المتاحة .

٨٧ ـ ينبغى على البلدان النامية ، فى عالم يتزايد فيه التكافل، ان تقوم بدور هام وايجابى فى مجال نمو الاقتصاد العالمى وتوسيع نطاقه من اجل النهوض بتقدم كافة الشعوب ورخائها . ويجب ان تتاح امام البلدان النامية الفرصة للاستفادة من الثورة التكنولوجية الجديدة التى شجعت على تدويل الانتاج والتمويل وخلقت قوة دفع جديدة لزيادة تكافل الاقتصاد العالمى . ويجب الحد من التباين القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٨٨- تتسم الارتباطات القائمة بين السياسة والاقتصاد بالواقعية والتعمق ، وبخاصة فى البلدان النامية حيث اصبح من الضرورى بالنسبة لنا ان ندعم العملية السياسية ، بغية التوصل الى سبل افضل لمعالجة مشاكلنا الاقتصادية .

٨٩ - ولقد ادى ظهور مراكز جديدة للقوة الاقتصادية الى ايجاد نظام متعدد الاقطاب فى المجال الاقتصادى وقيام تكتلات اقليمية ·وهذا النزوع المتزايد نحو اضفاء طابع اقليمى على الانشطة الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة ينبغى الا يؤدى الى اضعاف النظم التجارية متعددة الاطراف التى تعانى بالفعل من الضعف .

جدول اعمال للتسعينات

٩٠ - لايمكن للعالم المنقسم بين من يملك ومن لايملك ان يستمر على هذا النحو ، حيث ينطوى هذا الوضع على عنصر عدم الاستقرار. وان اعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية فى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية يتطلب جهودا متواصلة ومكثفة من جميع الدول·· وتتمثل المهمة الرئيسية فى هذا الصدد ، فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية · ويكمن التحدى الرئيسى فى صياغة مجموعة من السياسات التى تكفل عودة الاقتصاد العالمى الى معدلات النمو المرتفعة · وسوف يسهم فى تحقيق هذا الهدف التنفيذ الفورى والفعال للاعلان الخاص باعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ·

٩١- اضطلعت البلدان النامية ، اثناء العقد الماضى ، بعمليات اعادة تقييم واصلاح جوهرية لاطر سياستها الانمائية . وتبذل حاليا جهود دؤوبة لانتهاج سياسات سليمة فى مجال الاقتصاد الكلى ، بغية زيادة مرونة واستجابة اقتصاداتها .

٩٢- بيد ان نجاح هذه الجهود يتطلب بيئة اقتصادية خارجية مواتية . وفى هذا الصدد تقع على عاتق البلدان المتقدمة مسئولية خاصة ازاء العمل على تحقيق تغيرات فى اقتصاداتها، بما يؤدى الى الاسراع بخطى النمو والتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ومواكبة التنمية المتواصلة للاقتصاد العالمى .

٩٣- وتشمل مثل هذه التغيرات زيادة صافى تحويل الموارد للبلدان النامية، وزيادة تحرير التجارة العالمية بازالة الحواجز الحمائية وتوفير اسعار مجزية للسلع ونقل التكنولوجيا، واستقرار الاوضاع النقدية والبحث الحقيقى عن حل لازمة الديون .

٩٤- نظرا لهذه الاعتبارات ، يتعين على التعاون فى مجال التنمية خلال التسعينات ان يركز،بالاضافة الى امور اخرى ، على العمل متعدد الاطراف فى المجالات التالية :

أ) <u>ادارة التكافل</u>

٩٥- حتى تتوافر لادارة التكافل الفعالية فى دعم النمو والتنمية لابد من استحداث اليات على المستوى العالمى من شانها ان تعزز على نحو منتظم تنسيق ومواءمة السياسات الدولية والمراقبة متعددة الاطراف على الا تقتصر على سياسات اسعار الصرف ، بل تشمل ايضا عملية التكيف الدولى ككل ، بما فى ذلك السياسات التى تؤثر على التجارة الدولية وتدفق راس المال ، ونقل التكنولوجيا ، واداء النظام النقدى الدولى . فان ادارة الاقتصاد العالمى تحتاج الى قاعدة اكثر اتساعا حتى تعكس مصالح جميع البلدان ، وتنبثق عنها سياسات يمكن ان تحظى بتاييد الجميع . والمشاورات المنتظمة بين الشمال والجنوب على مستوى القمة ، بشان القضايا الاقتصادية الدولية ، تمثل عنصرا جوهريا لضمان ادارة التكافل الدولى

على نحو منصف وجماعى .وفى هذا الصدد ثمة حاجة الى العمل خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد مؤتمر دولى بشان تمويل التنمية على نحو ما اقترحه الامين العام للأمم المتحدة فى كلمته الافتتاحية خلال الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لعام ١٩٩١ .

ب) <u>التجارة الدولية والتكنولوجيا والسلع</u>

٩٦- اتسمت التجارة الدولية اثناء العقد الماضى ، بتزايد النزعة الحمائية ، والاتجاه نحو التعامل على أساس مفرد وثنائى واقليمى ، وتقلص نظام التجارة متعدد الأطراف ، وزيادة الاعتماد على دبلوماسية القوة ، بدلا من الالتزام بقواعد سياسة تجارية دولية متفق عليها . ومن ثم ينبغى التصدى لهذه الاتجاهات التى من شانها اضعاف تضامن الدول غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

٩٧- فى اطار جولة اورجواى الجارية بشان المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، لابد أن يستجيب النظام التجارى متعدد الاطراف ، استجابة كاملة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمنسوجات والزراعة والمنتجات الاستوائية وتلك التى تقوم على الموارد الطبيعية ، وحماية الصناعات القائمة على الزراعة وغيرها من الصناعات الخفيفة . كذلك ينبغى ان تؤدى جولة مفاوضات اورجواى الى ابرام اتفاقية شاملة بشان الضمانات على أن تستند الى المبدأ الاساسى الذى يقضى بعدم التميز ، والقضاء على مايسمى بتدابير " المنطقة الرمادية " ، ومنح البلدان النامية معاملة مواتية وتفضيلية والحفاظ على جوانب المرونة المتاحة امام البلدان النامية فى اطار الجات ، وبخاصة تلك الجوانب المعنية باوضاع موازين مدفوعاتها ، وتحسين فرص الوصول الى الاسواق بالنسبة للبلدان النامية وعدم فرض التزامات اضافية عليها دون تعويض عن حقوقها

عن ذلك وضمان وصول سلع وخدمات البلدان الاقل نموا الى الاسواق دون قيود ودون المطالبة بالمعاملة بالمثل .

٩٨- ينبغى على المجالات الجديدة التى تتطرق اليها جولة مفاوضات اورجواى ، وبالتحديد الجوانب المتصلة بالتجارة فى مجال حقوق الملكية الفكرية والتدابير والخدمات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة ، ان يراعى فيها الحاجة الى التنمية التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الحاجة فى هذا الصدد الى ازالة الحواجز التى تعترض نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والقضاء على الممارسات التجارية التقييدية ، والنهوض بتنمية الصناعات الخدمية فى البلدان النامية . اضافة الى ذلك ، فمن الاهمية بمكان تحديد اهداف السياسات الانمائية فى البلدان النامية على نحو واضح وصريح . كما ينبغى لاى قواعد او نظم جديدة متعددة الاطراف فى هذه المجالات ان تشجع على تحقيق هذه الاهداف بدلا من اعاقتها ، وان تضمن كافة الاتفاقيات وجود نصوص محددة تلزم البلدان المتقدمة بالعمل على تيسير تحقيق الاهداف الانمائية للبلدان النامية .

٩٩- لاتزال الاهداف والاجراءات الواردة فى البرنامج المتكامل المعنى بالسلع ، ملائمة للنهوض باداء اسواق السلع ، وللتوصل الى حلول دائمة للمشاكل السلعية ، وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف ، ينبغى على المجتمع الدولى ان يضطلع ، بصورة جماعية ، بصياغة وتنفيذ سياسة سلعية دولية ، تراعى فيها مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء . ومن المرجو ان يقدم الصندوق المشترك للسلع الذى بدأ عمله عام ١٩٨٩ ، اسهاما كبيرا نحو التوصل الى حل دائم للمشاكل السلعية التى تواجه البلدان النامية .

١٠٠- ويتعين على المجتمع الدولى ان يساند الجهود التى تبذلها البلدان النامية لتنويع سلعها وتحسينها فى مجال تجهيزها وتسويقها وتوزيعها ونقلها . ولتعزيز هذه الجهود يتعين على البلدان المتقدمة ان تعمل على زيادة فرص البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية فى الوصول الى الاسواق . وأن تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المنتجه والمصدرة والمستهلكه لهذه السلع فى جميع المجالات وذلك من خلال عقد مؤتمر فيما بين هذه البلدان كاحد الحلول المطروحة .

١٠١- كما انه من الضرورى تعزيز الاونكتاد باعتباره هيئة تابعة للامم المتحدة مكلفة بتشجيع التجارة والتنمية الدولية ، وصياغة المبادىء والسياسات المعنيه بالتجارة باعتبارها مركزا للمفاوضات التى تجرى بشان التكامل بين التجاره والتمويل ، وتنفيذ القرارات الخاصة بالسياسه الاقتصادية . وعلى نفس القدر من الاهمية ينبغى ان يشارك الاونكتاد فى عملية تعزيز المنظمات الدولية العاملة فى مجال التجارة الدولية متعددة الاطراف وفقا للقرار ذات الصلة الصادر عن الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٠ . ومن هذا المنطلق ينبغى بذل الجهود حتى يحقق مؤتمر الاونكتاد الثامن المزمع عقده فى قرطاجنه دى انديا س فى كولومبيا فى عام ١٩٩١ ، نتائج محدده . وينبغى دراسة اى اقتراح يتعلق بتنظيم التجارة متعددة الاطراف من خلال دراسة شاملة وبالتعاون مع الاجهزة التابعة لمنظومة الامم المتحدة .

ج) الديون والتمويل الانمائى وقضايا النقد الدولية

١٠٢- ينبغى مواصلة الاهتمام بايجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية المدينة وينبغى ان تكون

المشاكل الخطيرة الخاصة بخدمة ديون بعض الدول الاخرى موضع دراسة متعمقة حتى يتسنى الوصول الى حل عاجل لها قدر الامكان . وينبغى اتخاذ المبادرات والتدابير الرامية الى تخفيض حجم الديون وخدمتها او تخفيف عبء ديون البلدان النامية على نطاق واسع . وينبغى ان تستهدف تدابير التخفيف هذه تنشيط النمو والتنمية الفعالة فى البلدان النامية المدينة . كما يجب اجراء دراسة جادة حول امكانية العمل على تحقيق حل موجه الى التنمية يعنى بايجاد حلول لمشاكل الدول النامية التى تواجه صعوبات بالغة فى مجال خدمة ديونها ، بما فى ذلك تلك الدول المدينة اساسا لجهات دائنة رسمية اومؤسسات متعددة الاطراف .

١٠٣ـ يتطلب حل مشكلة الديون ، وانعاش النمو والتنمية تحقيق تحسن هام فى تدفق الموارد المالية ،وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتخفيض الديون على نطاق اوسع بكثير مما هو متاح بموجب الخطط الحالية . وحتى يمكن بلوغ ذلك ينبغى تنقيح القوانين واللوائح المحلية فى البلدان الدائنة من اجل خلق مستويات ملائمة لخفض الديون .

١٠٤ـ لقد حان الوقت ايضا لاستئناف البحث عن مصادر ايرادات تستجيب على نحو أسرع لتمويل الانشطة الانمائية ذات الأولوية المتقدمة . وبالنظر الى الاحتمالات الخاصة بنزع السلاح ، وتخفيض حجم الانفاق العسكرى ، وهى الاحتمالات التى برزت من خلال التطورات التى شهدتها مؤخرا العلاقات بين الشرق والغرب ، فانه ينبغى ايلاء مزيد من الاهتمام لامكانية توجيه الموارد المتوافرة نتيجة لذلك نحو استخدامات اكثر انتاجية ، بما فى ذلك التمويل الانمائى وحل مشكلة الديون . وفى هذا الصدد، فان قضية التكيف الهيكلى الخاصة بالتحول من سباق التسلح الى نزع السلاح ، وما ينطوى على ذلك من آثار على النمو والتنمية الاقتصادية على الصعيد العالمى ،يجب ان

تحظى باهتمام متزايد فى اطار الحوار الدولى بشان التعاون فى مجال التنمية .

١٠٥- ان عدم احراز تقدم فى مجال الجهود التى تبذل من اجل اجراء اصلاحات ذات شان ، واعادة هيكلة النظام النقدى والمالى الدولى ، مسالة جديرة بالاهتمام الجاد. ومن ثم ينبغى ايجاد نظام مستقر لنظام أسعار الصرف وتنسيق سياسات الاقتصادات الكلية بشكل افضل بغية تخفيض الاسعار الدولية للفائدة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمى .وعلى صندوق النقد الدولى ان يكفل الرقابة الفعالة متعددة الاطراف ، وبخاصة على اتجاهات موازين المدفوعات ، وكذلك السياسات المالية والنقدية لجميع البلدان الاعضاء فيه . كما يتعين على صندوق النقد الدولى ان يستكمل استعراضه العام التاسع لنظام الحصص ، بما يكفل زيادة حصص البلدان غير المنحازة والبلدان النامية ، وحقوقها فى التصويت ، وتدعو الضرورة الى توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة على نحو جوهرى وغير مشروط . كذلك ينبغى على صندوق النقد الدولى ان يتلمس السبل الملائمة الكفيلة بتوفير الجزء الاكبر من هذا التوزيع الجديد لصالح البلدان النامية .

التصنيع

١٠٦- يعتبر التصنيع فى البلدان النامية احدى الوسائل الرئيسية لتنشيط النمو والتنمية الاقتصادية على بشكل متصل . غير ان الهدف الذى حدده مؤتمر ليما الخاص ببلوغ نسبة ٢٥ فى المائة من القيمة المضافة فى التصنيع العالمى ، لايزال بعيد المنال بالنسبة للبلدان النامية . وفى هذا الصدد ، ينبغى على البلدان المتقدمة ، وكذلك المنظمات الدولية أن تدعم الجهود التى تبذلها البلدان النامية للنهوض بمستويات التصنيع والتنمية فيها بما فى ذلك النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك تلك التى تقوم على

الزراعة ، من خلال توفير الموارد المالية الكافية وتشجيع نقل العلم والتكنولوجيا الى البلدان النامية ، وفتح اسواقها للصادرات المصنعة فى البلدان النامية .

الاغذية والزراعة

١٠٧ـ يعتبر استمرار الجوع وسط بيئة تنعم بالوفرة ، من ابرز متناقضات هذا العصر ، وازاء تفشى الجوع وسوء التغذية ، فانه يلزم الابقاء على قضايا الاغذية والزراعة فى بؤرة الاهتمام العالمى .

١٠٨ـ ينبغى على البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الاستمرار فى اعطاء الاولوية لزيادة انتاج الاغذية ، فى اطار خططها الانمائية . ومن هذا المنطلق فان التوصيات الصادرة عن مجلس الاغذية العالمى المتضمنه فى اعلان قبرص وبرنامج عملها تزكى نفسها بنفسها ، ويجب ان يشكل تمويل الاستثمارات فى قطاع الزراعة وتوفير المساعدة الفنية جزءا من برامج التنمية والتعاون على الصعيدين الثنائى ومتعدد الاطراف . ويجب ان تضمن البلدان النامية فرصة الاستفادة من التطورات التى تحققت فى بعض المجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية بتكاليف معقولة . كما انه من الضرورى للغاية ازالة العوامل التى تخل بالتجارة الدولية فى مجال المنتجات الزراعية وفى هذا الصدد ينبغى تنفيذ توصيات مجلس الاغذية العالمى الواردة فى اعلان قبرص وبرنامج عملها .

١٠٩ـ على جميع البلدان المانحة ان ترفع مستوى معونتها الغذائية فوق المستويات التى تحققت فى الاعوام السابقة ، وأن تزيد من حصة مساعدتها التى تقدم من خلال منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمى ، بغية تمكين هاتين الهيئتين من مواصلة انشطتهما لدعم التنمية وتوفير ما تحتاجه البلدان النامية من امدادات غذائية طارئة .

١١٠- ينبغى الا تستخدم المعونة الغذائية على نحو يؤدى الى تقويض الجهود المحلية فى مجال الانتاج الغذائى .كما ينبغى على البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ان تتخذ الخطوات الكفيلة بتنمية برامج ومشروعات النقل والمواصلات والنهوض بها فيما بينها حتى يتسنى لهذا القطاع ان يسهم فى تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقها.

التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

١١١- ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية باعتباره استراتيجية للاعتماد الجماعى على الذات ، امر لاغنى عنه بالنسبة للجهود التى تبذلها تلك الدول من اجل تعزيز استقلالها الاقتصادى وبالتالى يمكن للتقدم الاقتصادى فى بعض البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى ، أن يعزز عملية التعاون ، ومن ثم يوسع النطاق المحتمل لتدفقات التجارة والتكنولوجيا ورأس المال فيما بينها . لذلك ينبغى الاستفادة من الامكانية الكبيرة للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية لتكون بمثابة انطلاقة لتعزيز تكاملها فى اطار الاقتصاد العالمى وفقا لاولوياتها وبرامجها فى مجال التنمية كذلك يعد هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا رئيسيا يدعم موقفها التفاوضى ازاء البلدان المتقدمة . وتعتبر المبادرات الاخيرة فى مختلف اقاليم البلدان النامية من اجل اقامة تجمعات اقتصادية اقليمية ودون الاقليمية انعكاسا طيبا لتطورات مماثلة حدثت بين البلدان المتقدمة .

١١٢- ينبغى اقامة اجهزة مركزية لتقديم المشورة للحكومات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتدابير الملائمة ، التى ينبغى اتخاذها فى المجالات القانونية والضريبية والمالية

والتعددية والتجارية من اجل تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ومثل هذه الاجهزة المركزية كفيلة ايضا بتيسير العلاقات والتعاملات فيما بين دوائر الاعمال فى البلدان النامية .

١١٣- والبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية مدعوة الى ايلاء اولوية متقدمة لتعزيز النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، والاستفادة منه ، حتى لايكون مجرد اطار لمنح الأفضليات التجارية المتبادلة فحسب بل يصبح محفزا هاما لانشاء سوق تفضيلية متنامية وديناميه فيما بينها ، وتتمثل الأولويات الرئيسية التى يتعين النظر فيها فى توسيع نطاق العضوية فى النظام الشامل للأفضليات التجارية ، وتوسيع نطاق المنتجات التى يشملها وتعميق الأفضليات التجارية وينبغى استكمال النظام الشامل للأفضليات التجارية بتدابير ملائمة لتمويل التجارة . وفى هذا الصدد تدعو الضرورة الى التبكير بالتحضير للجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية .

١١٤- ومن الاهمية بمكان تنشيط عملية تحرير التجارة وسائر عمليات التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستويين دون الاقليمى والاقليمى . وفى هذا الصدد ، يتعين تحقيق التكامل بين الجهود الخاصة والحكومية .

١١٥- لاحاجة الى تاكيد اهمية تطوير وتعزيز التنسيق بين مواقف البلدان غير المنحازة فى وكالات الامم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية وذلك من خلال برامج مثل برنامج العمل المعنى بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة ، وبرنامج عمل كاراكاس لمجموعة السبعة والسبعين .

الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا

١١٦- ان استمرار تدهور الوضع الاقتصادى فى معظم البلدان الافريقية يعتبر احدى المسائل التى تثير القلق بصفة خاصة . ففى اثناء العقد الماضى ، ادت الاحوال المناخية غير المواتية والقلاقل السياسية والاجتماعية وعبء الديون المتزايد ، الى تدفق الموارد البشرية والمادية والمالية خارج القارة الافريقية بشكل لم يسبق له مثيل ، ولقد ادت الخسائر الكبيرة فى حصيلة الصادرات مقترنة بتكاليف الواردات الآخذة فى الازدياد ، الى تفاقم معدلات التبادل التجارى غير المواتية . ويعتمد دخل افريقيا من الصادرات على السلع الاولوية بدرجة اكبر من اى اقليم آخر ، حيث تسهم تلك السلع بنسبة تتراوح ما بين ٨٥ و ٩٥ فى المائة من اجمالى حصيلة الصادرات فى عديد من البلدان الافريقية ، ولذا ينبغى ان تحصل افريقيا على شروط تجارية افضل لصادرتها من السلع .

١١٧- ادى استمرار الركود والتدهور الاقتصادى الى انخفاض مستويات الاستثمار ، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الافريقية على مواصلة النمو والتنمية المنشودين .

١١٨- تزايدت الديون الخارجية لافريقيا بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٢، بحيث اصبحت تقدر الآن بما يزيد على ٢٧٠ مليار دولار . وتجاوزت النسبة بين مدفوعات خدمة الدين ، وقيمة حصيلة الصادرات المستوى الحرج المتمثل فى نسبة ٢٥ فى المائة ، ووصلت هذه النسبة الى مايزيد على مائة فى المائة فى حالة بعض البلدان الافريقية .

١١٩- ومع ان الامم المتحدة قد اعتمدت قبل خمس سنوات ، برنامج العمل للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا فان المجتمع الدولى لم يقدم بعد الدعم الكافى لتنفيذ هذا البرنامج ،

برغم ما دأبت عليه البلدان الافريقية من اصلاحات هامة وحيوية فة سياساتها والتى بدت مكلفة للغاية من الناحية الاجتماعية والسياسية . وثمة حاجة الى جدول أعمال جديد للتعاون الدولى مع افريقيا خلال التسعينات ، على أن تكمن اولى اهدافه التى تحظى بالاولوية فى التعجيل بتحول الاقتصادات الافريقية وتكاملها وتنوعها ونموها . وينبغى أن يكون جدول الاعمال متعددا وان يركز بصورة واضحة على اهداف وغايات محسوبة قابلة للتحقيق فى اطار زمنى محدد يتضمن معايير للاداء قابلة للرصد . وينبغى على المجتمع الدولى ان يوجه مساندته والتزامه بصورة محددة لتحقيق الاهداف العريضة لجدول الاعمال الجديد حتى يحقق توازنا بين التدابير القطرية والعمل الدولى .

١٣٠- ان الازمة الاقتصادية فى افريقيا هى اساسا ازمة هيكلية من حيث طبيعتها وبالتالى فان التنمية فى افريقيا هى عملية طويلة المدى مما يجعلها تتطلب عملا دؤوبا سواء من جانب البلدان الافريقية ذاتها أو من جانب الجهات المتبرعة لردح طويل من الزمن ، وينبغى على البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الاطراف الا تعمل على زيادة القيمة الحقيقية لتدفقات الموارد الى افريقيا فحسب ، بل ينبغى عليها ايضا ان تسعى لتحسين الشروط والظروف المرتبطة بهذه المساعدة .

١٣١- ان التغيرات العميقة التى تشهدها حاليا العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تعد تحديات خطيرة تواجه افريقيا مما يستوجب النظر بصفة عاجلة فى المشاكل الاقتصادية التى تنفرد بها القارة الافريقية اذا ما اريد لها ان تتلافى المزيد من التدهور اثناء فترة التسعينات والفترة اللاحقة .

الخلاصة

١٣٢- ان التركيز على اهمية التعاون بين البلدان غير المنحازة

وغيرها من البلدان النامية ، ليس فى حاجة الى مزيد من التاكيد. ومن الضرورى ايضا وبنفس القدر ان تجرى البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية حوارا بناء مع البلدان النامية بغرض النهوض بالنمو الاقتصادى العالمى المتوازن الاهمية.

(الجزء الثالث)
برنامج العمل والمقررات

١٢٣ـ يوصى وزراء خارجية البلدان الاعضاء فى حركة عدم الانحياز ببرنامج العمل التالى للفترة السابقة للقمة العاشرة المقرر عقدها سنة ١٩٩٢ ، على أن يتولى تدارسه رؤساء الدول والحكومات خلال هذا المؤتمر .

الحركة والتغيرات التى طرأت على العلاقات الدولية

١٢٤ـ ثمة حاجة ماسة الى اتخاذ تدابير محددة من أجل تعزيز قدرة الحركة على التصدى للتحديات التى يطرحها النظام العالمى الجديد . ولهذا الغرض ،فان اللجنة الوزارية التى شكلها المؤتمر الوزارى الذى عقد فى نيقوسيا مدعوة لان تواصل عملها فتتلقى مقترحات اعضاء الحركة وتتدارسها وترفع توصياتها الى اجتماع القمة العاشر المقرر عقده سنة ١٩٩٢.

الحركة والامم المتحدة

١٢٥ـ لما كانت الامم المتحدة بمثابة المركز للمفاوضات المتعددة الاطراف ، فان عملية الاطلاعات الجارية فيها تكتسب أهمية قصوى بالنسبه للبلدان الاعضاء فى الحركة .. وتحقيقا لهذا الغرض الهام للامم المتحدة الذى يلبى احتياجات البلدان غير المنحازة ، تقرر الحركة ان يستمر مكتب التنسيق التابع للحركة فى نيويورك فى عقد اجتماعاته الدورية المعتادة للنظر فى القضايا المطروحة فى الامم المتحدة فى هذا الشان . وتدعو مجموعة عدم الانحياز فى هذه المنظمة الدولية الى التشاور المنتظم مع مكتب التنسيق حول القضايا المعروضة على المجلس ، والى احاطته علما بها . وكذلك توصى بشدة البلدان الاعضاء بان تتعاون تعاونا مماثلا وتتخذ مناهج مشتركة فى الجمعية العامة وغيرها من اجهزة منظومة الامم المتحدة .

١٢٦- وبالنظر الى اهمية دور البلدان غير المنحازة فى الامم المتحدة، تكلف الحركة مكتب التنسيق بتشجيع المجموعات التابعة له على بذل الجهود فيما يتعلق بقضايا محددة .

١٢٧- تعرب حركة عدم الانحياز عن تاييدها للقرار الصادر عن قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة فى ابوجا ، نيجيريا ، فى يونيو/حزيران ١٩٩١ باعداد قائمة واحدة باسماء المرشحين الافريقيين لمنصب الامين العام الامم المتحدة .

الامن الدولى ونزع السلاح

١٢٨- مافتىء الامن الدولى ونزع السلاح يمثلان مسئولية جسيمة تتقاسمها كافة البلدان الاعضاء فى المجتمع الدولى. ومن هنا تقرر الحركة ان تبادر البعثات الدائمة للبلدان الاعضاء فى الحركة المعتمدة فى نيويورك الى مضاعفة جهودها الرامية الى تنسيق مشاركتها فى اعمال اللجنة الاولى بالجمعية العامة ، مما يعد اسهاما فعالا من جانب الحركة لدى النظر فى المسائل المتعلقة بقضايا الامن الدولى ونزع السلاح . كذلك فانه يتعين أن تمتد هذه الجهود لتشمل مشاركة البلدان الاعضاء فى الحركة فى الاجتماعات المتصلة بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية .

المنازعات الاقليمية

١٢٩- مازال تعذر البحث عن حل لمشكلة الشرق الاوسط يثير قلق الحركة البالغ . ومن ثم فقد تقرر أن تواصل لجنة التسعة التى شكلها مؤتمر القمة التاسع الذى عقد فى بلغراد سنة ١٩٨٩ جهودها النشطة فى سبيل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط ، وكذلك تقديم توصيات الى مؤتمر القمة العاشر بشان مبادرات جديدة قد تتخذها البلدان الاعضاء خلال الاجتماع القادم سنة ١٩٩٢ .

١٣٠- وفيما يتعلق بحالات النزاع السائدة فى معظم مناطق العالم توجه الحركة مرة اخرى نداء ملحا الى جميع الاطراف المعنية كى تتعاون على ايجاد حلول سلمية فى الوقت المناسب للنزاعات الحالية وكذلك للنزاعات التى تطرأ فى المستقبل .

جنوب افريقيا

١٣١- نظرا لاهمية التطورات فى جنوب افريقيا ، فانه يتعين على الحركة أن تقيم آلية لمتابعة الأحداث فى جنوب افريقيا ورصدها بصورة مستمرة .

١٣٢- وعلى ذلك تقرر الحركة انشاء لجنة تتالف من اعضاء اللجنة المختصة بجنوب افريقيا فى منظمة الوحدة الافريقية ، واعضاء حركة عدم الانحياز فى مجلس الأمن ، واعضاء حركة عدم الانحياز فى لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى وبحركات التحرير فى جنوب افريقيا .

صندوق افريكا

١٣٣- اثبت صندوق افريكا (صندوق مساعدة الجنوب الافريقى فى مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى) منذ انشائه قبل خمس سنوات ، جدواه فى معالجة مشكلة الفصل العنصرى ذات الطابع الفريد وآثارها فى الجنوب الافريقى بوجه عام ومن المؤكد، مع التسليم بما قدمته دول اعضاء من مساهمات فى هذا الصندوق ، ان موارده مازالت قاصرة على الوفاء بالمهام المنوطة به ، ومن هنا يرجى من الدول الاعضاء التى لم تسهم فيه حتى الان ان تبادر قدر الامكان بتقديم مساهماتها . ووجه المؤتمر نداء عاما الى الدول كافة ان تزيد حجم تعهداتها للصندوق كى يتسنى التعامل بفاعلية مع المشاكل المترتبة على الفصل العنصرى ، مثل مشاكل اعادة التوطين واعادة التاهيل وتنمية الموارد البشرية .

تصفية الاستعمار

١٢٤- تدارس المؤتمر واعتمد توصيات فريق العمل المعنى بتصفية الاستعمار والذى شكله مكتب التنسيق بناء على توصية مؤتمر قمة الحركة التاسع .

١٢٥- ومادامت هناك اراض ترزح تحت نير الاستعمار فان تحريرها سوف يظل احدى اولويات الحركة . وفريق العمل المعنى بتصفية الاستعمار مدعو لقيادة عمل دولى من اجل بلوغ اهداف عقد الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار ، من خلال وضع تدابير محددة تنفذ فى القريب العاجل . ويتعين على فريق العمل تقديم تقرير بشان انشطة الى مؤتمر قمة الحركة العاشر سنة ١٩٩٢.

حقوق الطفل

١٢٦- وفيما يتعلق بالدعوة لحقوق الطفل وحمايتها ، تدعو الحركة الى التنفيذ الفعال للمقررات والتوصيات الواردة بخطة العمل العالمية والصادرة عن مؤتمر القمة العالمى للطفولة الذى عقد فى نيويورك فى سبتمبر/ايلول ١٩٩٠ .

١٢٧- كما تدعو الحركة الى المبادرة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل والاخذ بالاحكام الواردة فيها وسرعة تنفيذها بحيث تصبح جزءا من النظم القانونية الداخلية للدول .

عقد القانون الدولى (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

١٢٨- تذكيرا بقرارات الاجتماع غير العادى للبلدان غير المنحازة ، الذى عقد فى لاهاى ، هولندا ، عام ١٩٨٩ بشان تعزيز السلم والامن الدوليين بالوسائل المشروعة ، وهى القرارات التى استندت اليها الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العادية الرابعة والاربعين فى اعلان عقد القانون الدولى ١٩٩٠ - ١٩٩٩ ، تدعو الحركة الى التنفيذ الفعال لبرنامج

الانشطة لعامى ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ الذى اعتمدته الجمعية العامة فى دورتها الخامسة والاربعين، كما تدعو البلدان غير المنحازة الى زيادة اسهامها فى وضع برنامج انشطة تكميلية للفترة المتبقية من العقد .

بنود جديدة ذات أولوية

١٣٩ـ اكدت الحركة الاهمية الخاصة لبعض البنود الجديدة ذات الاولوية فى جدول الاعمال الدولى ، مثل حقوق الانسان واساءة استعمال العقاقير ، والبيئة ، والتعددية السياسية . ومن هنا تقرر الحركة التشديد على ضرورة مواطة اهتمامها الشديد بهذه القضايا ، على نحو ماورد فى وثيقة استعراض الوضع الدولى التى اعتمدها الاجتماع الوزارى العاشر للبلدان غير المنحازة . ويتعين ايلاء مزيد من الاهتمام للاولويات والاهداف الاجتماعية والاقتصادية فى انشطة الحركة والعمل بوجه خاص على انشاء افرقة دراسة خاصة لاعداد دراسات متعمقة والقيام بانشطة المتابعة .

١٤٠ـ وفى هذا الصدد ، يتعين الدعوة الى عقد مؤتمر وزارى خاص للبلدان غير المنحازة قبل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المقرر عقده فى البرازيل سنة ١٩٩٢ ، وذلك لتنسيق القرارات التى تتخذها البلدان غير المنحازة فى معرض استعداداتها لذلك المؤتمر طبقا لما اوصت به القمة التاسعة المعقودة فى بلغراد ، واغتنام الفرصة لنشر المعلومات المتعلقة بما وفرته الحركة من تسهيلات لمراقبة عمليات دفن النفايات .

١٤١- وفيما يتعلق بالاتجار فى المخدرات وتعاطيها ، تدعو الحركة الى تنفيذ التدابير المتضمنه فى برنامج العمل العالمى الصادر عن الدورة الخاصة السابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة والتى عقدت فى نيويورك فى فبراير/ شباط

١٩٩٠، ومن منطلق التسليم باهمية تنفيذ احكام الاتفاقية الدولية بشأن الاتجار غير المشروع فى المخدرات والعقاقير المؤثرة على العقل - تحث الحركة البلدان الموقعة التى لم تصدق عليها بعد ، على أن تبادر الى ذلك ، كما تدعو الدول التى يمكنها التطبيق المؤقت للتدابير المنصوص عليها فى الاتفاقية الى ان تبادر الى ذلك لحين التصديق عليها .

الدين الخارجي

١٤٣- تعتبر الحركة الدين الخارجى للبلدان النامية احدى العقبات الكؤود التى تعرقل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم ، فهى تتوجه - بنداء الى الدائنين من اجل تخفيف وطأة هذا العبء من خلال اتخاذ تدابير فى هذا الصدد مثل الغاء الديون وتخفيض الديون وتكاليف خدمتها وخفض أسعار فوائدها واعادة جدولة الديون التى حل اجل استحقاقها واعادة تمويلها.

العلم والتكنولوجيا

١٤٢- تحث الحركة البلدان غير المنحازة على مواصلة تنسيق مناهجها فى مجالات العلم والتكنولوجيا والنهوض بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب

١٤٤- قررت حركة البلدان غير المنحازة ، توثيقا للتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب وتنشيطا للحوار البناء بين الشمال والجنوب ، أن تكشف مبادراتها من اجل دمج اجزاء من خطة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان غير المنحازة مع برنامج عمل كراكاس الصادر عن مجموعة الـ ٧٧. وتعلق الحركة اهمية على عقد الاجتماع السابع للدول المنسقة لبرنامج العمل المعنى بالتعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة ، قبل الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق المزمع

عقده قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل . ومن هذا المنطلق ، طلب الوزراء من رئيس الحركة ان يدعو الى عقد الاجتماع السابع لاجراء دراسة شاملة لبرنامج العمل المعنى بالتعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة ، واستعراض كافة مجالاته على ان يؤخذ فى الاعتبار الانشطة التى انجزتها مجموعة السبعة والسبعين فى اطار برنامج عمل كاراكاس ، وان تقترح اشكالا جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، ومجالات جديدة لتطبيقها . كما قررت الحركة ان تدرس توصيات لجنة الجنوب المتضمنه فى تقريرها المعنون " التحدى الذى يواجهه الجنوب " بغية ادراجها باعتبارها ملائمة للتنفيذ ضمن ترتيبات حوارها وبرامج عملها بخصوص التعاون بين الشمال والجنوب وكذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب . ان الحاجة العاجلة لتنشيط التعاون الاقتصادى الدولى واقامة حوار بناء وفعال بين الشمال والجنوب ، تقتضى ان تقوم الحركة بتحليل المسائل الاقتصادية بشكل دورى . وفى هذا الاطار ، تقرر اعادة تنشيط اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بحيث تعقد اجتماعها الثانى للنظر فى المسائل الموضوعية فى المستقبل القريب . وقد عهد لهذه اللجنة بدراسة توصيات لجنة الجنوب وتقديم تقرير بنتائج هذه الدراسة الى مؤتمر القمة العاشر للحركة فى عام ١٩٩٢ . وكذلك سوف تعقد المؤتمرات الوزارية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على اساس دورى .

افريقيا :

١٤٥- ازاء الوضع الاقتصادى الحرج الذى تشهده افريقيا ، فان الحركة توجه - مرة اخرى - نداء خاصا الى المجتمع الدولى من أجل تقديم المساندة الكافية لتنفيذ برنامج جديد للتعاون الدولى مع افريقيا فى التسعينات يستهدف التعجيل بتحويل ونمو وتكامل الاقتصادات الافريقية على اساس اهداف وغايات محددة وفى اطار جدول زمنى محدد ، ووفقا لمعايير اداء قابلة للرصد .

١٤٦- وترحب الحركة بالتوقيع على معاهدة تاسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية ، وهو الحدث التاريخى الذى شهدته ابوجا بجمهورية نيجيريا الاتحادية ، فى يونيو/حزيران ١٩٩١، وتوجه نداء حارا الى قادة افريقيا للتعاون الوثيق على النهوض التكامل السياسى والاقتصادى لافريقيا كى تتمكن القارة من التصدي للتحديات التى تواجهها .

مكان عقد مؤتمر القمة القادم

١٤٧- أحاط المؤتمر علما بسحب نيكاراغوا عرضها استضافة مؤتمر القمة العاشر لرؤساء الدول أو الحكومات وتنازلها لأندونيسيا. وقد أيدت كولومبيا ، نيابة عن المجموعة الأمريكية اللاتينية، عرض نيكاراغوا استضافة القمة عام ١٩٩٥ .

١٤٨- قررت الحركة أن يعقد المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات حركة البلدان غير المنحازة فى اندونيسيا عام ١٩٩٢ .

ANNEX I

ملحق

تقرير رئيس حركة البلدان غير المنحازة بشأن تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر التاسع لرؤساء دول و حكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في بلغراد في ١٩٨٩

١ - استمر ظهور التغيرات السريعة عميقة الأثر على المسرح الدولي بعد انعقاد القمة التاسعة . وخلق هذا تحديات جديدة للبلدان غير المنحازة ، واكد حاجة الحركة الى ان تعزز من انشطتها في مجال تنفيذ قرارات القمة ، ومشاركتها في التصدي للمشاكل ذات الاهتمام العالمي التي ظهرت مؤخرا .

٢ - وتركزت انشطة البلدان غير المنحازة في الفترة قيد الاستعراض على العديد من مجالات الاولوية التي ورد ذكرها في الاعلان والوثائق الاخرى الصادرة عن القمة التاسعة ، وتركز الاهتمام بصفة خاصة على المشاكل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وقضايا البيئة وحقوق الانسان وتصفية الاستعمار ، وتعزيز دور الامم المتحدة .

٣ - ولقد اتسمت فترة العامين اللذين انقضيا بعد انعقاد القمة التاسعة في بلغراد بمناقشات متعمقة بدأت في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في نيقوسيا ، وتناولت هذه المناقشات الطرق والوسائل التي تكفل للحركة القدرة على مواءمة نفسها مع التطورات المتلاحقة الراهنة التي تشهدها العلاقات الدولية ، وادخال التحسينات على منهجية عملها وكفاءتها . الى جانب توسيع نطاق عملية تعزيز التعاون والحوار بين البلدان غير المنحازة والتجمعات الدولية الهامة الاخرى ، بشأن مختلف القضايا وعلى شتى المستويات .

٤ ـ وسعيا وراء تحقيق الاهداف والغايات التى طرحت على القمة التاسعة ، قامت البلدان غير المنحازة بعقد عدد من الاجتماعات الهامة .فقد عقدت ثلاثة اجتماعات وزارية جامعة ، كان من بينها اثنان عقدا على هامش الدورتين ٤٤ و ٤٥ للجمعية العامة للامم المتحدة ، وركزا على تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة التاسعة ، والمعنية باهم المشاكل الدولية . واحد هذه الاجتماعات التى حظيت باهمية خاصة ، كان الاجتماع الوزارى الخاص الذى عقد فى نيويورك فى ابريل/ نيسان ١٩٩٠ ، والذى خصص لدراسة الدور الذى ينبغى ان تنهض به الحركة فى العلاقات الدولية المعاصرة .

٥ ـ كذلك فقد عقد مكتب التنسيق اجتماعات بصفة منتظمة فى نيويورك ، بلغ عددها ١٧ اجتماعا اثناء هذه الفترة ، تناولت بالبحث القضايا والاهتمامات التى تحظى بالاولوية من جانب البلدان غير المنحازة . وتضمنت هذه القضايا قضية الشرق الاوسط ، وفلسطين ، وحرب الخليج الفارسى ،وناميبيا ، والجنوب الافريقي والفصل العنصرى ، وقبرص ، وامريكا الوسطى ، وكوريا ، وتصفية الاستعمار ، والاقاليم الصغيرة ، والامم المتحدة ، والمشاكل الاقتصادية ، واساءة استخدام العقاقير ، والمحيط الهندى باعتباره منطقة سلام ، ومكان حركة عدم الانحياز من الظروف الدولية الجديدة ، والدور الذى ينبغى ان تضطلع به فى هذا الاطار ، والاستعدادات الجارية بالمؤتمر الوزارى المقرر عقده فى اكرا ، وانضمام اعضاء جدد وما الى ذلك .

٦ـ وبدل تزايد عدد البلدان التى اعربت عن اهتمامها بالمشاركة فى انشطة الحركة ، على اهمية الدور الذى تقوم به فى اطار العلاقات الدولية . فلقد احتلت دولة ناميبيا حديثة الاستقلال مكانها داخل الحركة . وقامت شيلى بعد غياب طويل باعادة تنشيط عضويتها فى الحركة وتقدمت منغوليا بطلب

لقبولها عضوا كامل العضوية ، وطلبت غواتيمالا ان تشارك بصفة مراقب ، وهولندا بصفتها ضيفا .

٧ - ومن بين اهم الانشطة التى اضطلعت بها الحركة تبرز الجهود التى بذلتها فى سبيل حماية السلم والامن الدوليين ، والتوصل الى حلول للازمات الخطيرة التى تهدد بالانفجار .

القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى

٨ - استمرت الحركة فى مساندتها لمبدأ التوصل الى حل دائم وعادل لهذه المشاكل من خلال المفاوضات وعقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الامم المتحدة وفقا لما قرره مؤتمر القمة التاسع للبلدان غير المنحازه ، وفى هذا السياق ، ابدت الحركة اهتماما خاصا بمبادرات السلام الفلسطينية وغيرها من المبادرات .

٩ - وتتسم النتائج العملية التى توصل اليها الاجتماع الوزارى للجنة المؤلفة من تسعة من البلدان غير المنحازة والمعنية بفلسطين والذى انعقد فى تونس فى مارس / اذار ١٩٩٠ ، باهمية خاصة . كذلك عقدت لجنة التسعة اجتماعا على المستوى الوزارى فى نيويورك فى اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٠ لاستعراض التطورات التى شهدتها المنطقة ، كما عقد مكتب التنسيق اجتماعا طارئا برئاسة وزير خارجية يوغوسلافيا فى نيويورك فى اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٠ لدراسة التدهور الخطير للموقف فى الاراضى المحتلة . كما اجتمعت لجنة التسعة على المستوى الوزارى فى اكرا فى سبتمبر / ايلول ١٩٩١ وذلك خلال المؤتمر الوزارى لحركة البلدان غير المنحازة .

١٠ - وتقوم الحركة بصفة مستمرة باستعراض الوضع فى لبنان والتقدم الذى أحرز فى سبيل التوصل الى المصالحة الوطنية .

١١ ـ استحوذ العدوان العراقي على الكويت ، وضمها ، وكذلك ما ترتب على ذلك من اندلاع الحرب في منطقة الخليج الفارسي ، على اهتمام الحركة منذ بداية الازمة . وتمشيا مع المبادىء الاساسية لحركة عدم الانحياز وسياستها التي تاكدت من جديد اثناء انعقاد القمة التاسعة ، نددت الحركة بحزم بالغزو العراقي ، واعربت عن مساندتها لقرارات مجلس الامن في هذا الشان ، وبذلت جهودا لاتعرف الكلل بهدف التوصل الى حل سلمي للازمة . وعقد مكتب التنسيق اجتماعا غير عادي في البداية المبكرة للازمة في ٣ اغسطس / آب ١٩٩٠ في نيويورك. وعقدت البلدان غير المنحازة ايضا اجتماعا وزاريا في نيويورك في ٤ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٠ ، واصدرت اعلانا اساسيا بشان ازمة الخليج الفارسي . وفي هذا الاجتماع ، عهد الوزراء ليوغوسلافيا ، بوصفها رئيسا للحركة ، ان تتولى هذه المشكلة التي تتسم باهمية بالغة ، وان تسعى للتوصل الى حل سياسي من خلال الوسائل السلمية . وبناء عليه عقد وزير خارجية يوغوسلافيا اجتماعات مع رئيس العراق وقادتها في بغداد ، وابلغهم بمشاعر الحركة .

١٢ ـ وقام رئيس الحركة ، نيابة عنها ، بمواصلة الاتصالات مع الكويت والعراق ، واجرى العديد من المشاورات مع مختلف البلدان غير المنحازة سواء داخل او خارج المنطقة . كذلك كان رئيس الحركة على اتصال دائم بالاطراف الاخرى المعنية بالازمة ، وبخاصة اعضاء مجلس الامن ، الدائمين منهم وغير الدائمين ، والامين العام للامم المتحدة . وفي نفس الوقت ، قام وزير خارجية يوغسلافيا بمناقشة الازمة في مناسبات عديدة مع قادة دول الخليج ، ومصر وسوريا وفلسطين، كما اجرى اتصالات وثيقة مع وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمجموعة الاوروبية .

١٣- كما عقد العديد من الاجتماعات الوزارية المخصصة للازمة. واجتمع وزراء خارجية الجزائر والهند ويوغسلافيا فى بلجراد فى ١١ سبتمبر / ايلول ١٩٩٠ ، ثم عقد ١٦ من وزراء خارجية البلدان غير المنحازة اجتماعا فى بلغراد فى ١٢ فبراير / شباط ١٩٩١ . وشكلت فى أعقاب هذا الاجتماع بعثة ضمت وزراء خارجية كل من كوبا والهند وايران ويوغسلافيا ، واجتمعت فى طهران . غير ان الرحلة التى كان من المفروض ان تقوم بها الى بغداد لاجراء محادثات مع القيادة العراقية ، قد الغيت بسبب اندلاع الحرب البرية .

١٤- واصلت البلدان غير المنحازة بذل مساعيها فى أعقاب حرب الخليج بهدف التخفيف من الآثار التى ترتبت على الحرب والازمة . وطرحت هذه المشاكل على بساط البحث فى اجتماع مكتب التنسيق الذى عقد فى نيويورك فى ٦ مايو / أيار ١٩٩١.

القضايا الاقليمية

١٥- نهضت البلدان غير المنحازة بدور هام فى عملية نيل ناميبيا استقلالها . حيث ان مجموعة البلدان غير المنحازة الثمانى عشر المعنية بناميبيا ، ومجموعة البلدان غير المنحازة داخل مجلس الامن واصلت بذل الجهود ، واسهمت بدرجة كبيرة فى خلق الظروف اللازمة لتنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا . وتتسم الزيارة الثانية التى قامت بها بعثة مجموعة البلدان الثمانى عشر باهمية خاصة ، حيث انها شاركت على نحو نشط فى المؤتمر الذى عقده المانحون لمساعدة ناميبيا بعد ان حصلت على الاستقلال فى يونيه / حزيران ١٩٩٠ .

١٦- وتقدمت البلدان النامية ايضا بمبادرات استهدفت القضاء على سياسة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . وأدى هذا الى اصدار الاعلان الخاص بسياسة الفصل العنصرى من قبل الدورة

الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة فى ١٩٨٩ . وبالتالى الحفاظ على انعقاد الرأى الذى جسده الاعلان .

١٧ـ واصلت الحركة مساندتها للجهود البناءة المبذولة بهدف التوصل الى حلول لمشاكل كل من قبرص ، وافغانستان وامريكا الوسطى والصراع الايرانى العراقى . وشاركت يوغسلافيا ، بوصفها رئيسا للحركة فى اجتماع المتابعة المنبثق عن مجموعة بلدان رابطة امم جنوب شرقى آسيا الذى عقد فى جاكارتا فى فبراير / شباط ١٩٩٠ ، بهدف الاعداد لمؤتمر باريس للسلام فى كمبوديا. واسهمت مجموعة البلدان غير المنحازة داخل مجلس الامن فى اصدار الخطة الخاصة باجراء استفتاء بشأن تقرير المصير فى الصحراء الغربية ، وبدء تنفيذها . وواصلت الحركة ايضا تقديم مساندتها لاعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية .

الامن الدولى ونزع السلاح

١٨ـ شاركت البلدان غير المنحازة ، عملا بالقرارات والتزاما بالمواقف التى اتخذتها القمة التاسعة ، فى المناقشات التى اجريت بشأن مشاكل الامن الدولى ونزع السلاح ، داخل الامم المتحدة ، وفى جميع المحافل التى عنيت بهذه المشاكل . وفى هذا السياق ، فان المنهج المنسق والمشترك الذى اتبعته البلدان غير المنحازة داخل اللجنة الاولى للجمعية العامة جدير بالاشارة والتنويه . ونهضت البلدان غير المنحازة بدور فعال فى المؤتمر الرابع بشأن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وكذلك فى اجراءات الدعوة الى المؤتمر الذى نوقشت فيه التعديلات الخاصة بهذا الشأن فضلا عن التحضير لهذا المؤتمر وعقده.

العلاقات الاقتصادية الدولية

١٩ـ وضعت المشاكل الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية

ومانقترن به من موازين مختلة على نحو متواصل بالاضافة الى الحاجة الى احياء عمليتى النمو والتنمية فى البلدان النامية - باعتبارها الشروط التى لاغنى عنها فى اية محاولة تستهدف ارساء السلام وتحقيق الاستقرار فى مقدمة الانشطة التى تنهض بها الحركة .

٢٠- ولقد بذلت جهود متسقة من خلال الانشطة المشتركة لمجموعة السبعة والسبعين من اجل وضع قرارات وسياسات القمة موضع التنفيذ وذلك فى اطار محاولة تهدف الى ازالة العوائق التى تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية وتعاون اقتصادى على الصعيد الدولى يتسمان بالانصاف والتوافق .

٢١- ويستند منهج وانشطة دول عدم الانحياز الى الاساس الذى تقرر خلال القمة التاسعة الا وهو انه لايتسنى تناول المشاكل الاقتصادية الدولية على المدى الطويل الا من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وان ايجاد الحلول الفعلية السليمة يتاتى عن طريق الواقعية واحترام مواقف ومصالح الجميع .

٢٢- ومثل هذا النهج فى تناول الامور قد اسهم فى التوصل الى الاتفاقات التى تمت فى الدورة الخاصة الثامنة عشره للجمعية العامة للامم المتحدة التى انعقدت فى ربيع عام ١٩٩٠ والتى خصصت للتعاون الاقتصادى الدولى وبوجه خاص لاحياء النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية . كما اسهم هذا النهج فى التوصل الى الاتفاقات التى تمت فى المؤتمر الثانى لمجموعة اقل البلدان نموا الذى عقد فى باريس فى شهر سبتمبر/ ايلول من عام ١٩٩٠ . وبالاضافة الى ذلك كان من آثاره تسهيل اقرار الاستراتيجية الدولية الانمائية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية فى الدورة العادية الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم

المتحدة . ان وثائق الاتفاق فى الرأى هذه تمثل ركنا اساسيا ثانيا للتعاون الاقتصادى الدولى خلال السنوات المقبلة ، ويحتاج وضع هذه الوثائق موضع التنفيذ التزاما سياسيا من جانب جميع الاطراف .

٢٣- وقد سلمت البلدان غير المنحازة ، وغيرها من البلدان النامية باهمية المسؤولية والجهود التى تقع على عاتقها والحاجة الى التكيف مع الظروف الاقتصادية الدولية الناشئة وتطويع اقتصاداتها للأوضاع الاقتصادية السائدة فى العالم عن طريق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، ومع ذلك فمن الواضح أن هذه الجهود سوف تتعثر مالم تكن هناك مساندة ملائمة من جانب المجتمع الدولى - وخاصة من جانب العالم المتقدم تهدف الى ايجاد مناخ اقتصادى دولى يؤدى الى النمو وحل المشاكل الملحة التى تواجه البلدان النامية .

٢٤- ولايزال عدم الاستقرار وعدم التناسق يمثلان السمات الرئيسية للعلاقات والتنمية الاقتصادية فى هذا العصر . ومن ثم لم يتحقق الهدف الخاص بتضييق الشقة فى مستويات التنمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٢٥- ولقد أسهمت الجهود المتواصلة والدؤبة التى بذلتها البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية من أجل التوصل الى حل لازمة الديون ، فى التطور التدريجى فى فهم ومعالجة مشكلة ديون البلدان النامية . وأدى هذا الى حل مشكلة الديون لم يعد يمكن تحقيقه عن طريق العملية التقليدية لاعادة جدولة واعادة تمويل الديون ، اذ يتعين التخفيف من مشاكل خدمة الدين ، من بين أمور اخرى ، من خلال تخفيض الدين الاصلى والفائدة . الا ان هذا النهج لم يطبق حتى الان الا فى عدد محدود من البلدان . وعلى المجتمع الدولى ان يكفل لاكبر عدد ممكن من البلدان غير المنحازة سبل الافادة المباشرة من مبادرات تخفيض الدين الاخيرة .

٣٦- وفى هذا الصدد تبرز الاهمية الكبيرة لمواظبة الامين العام للامم المتحدة اهتمامه بهذه الموضوعات فلقد قام السيد / بتينوكراكسى ، الممثل الشخصى للامين العام ، والمعنى بهذه القضايا ، بطرح عدد من النهج المتوازنة فى التقرير الذى قدمه الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى ١٩٩٠ . وفى اطار اعداده لهذا التقرير ، قام السيد / كراكسى باجراء مشاورات موسعة مع عدد من البلدان غير المنحازة كما القى خطابا امام الاجتماع الوزارى الخاص للبلدان غير المنحازة الذى عقد فى نيويورك فى ابريل / نيسان ١٩٩٠ .

٣٧- وفى مجال التجارة الدولية ، تركز الاهتمام على المفاوضات التى تجرى فى اطارجولة اورجواى . وفى اطار مساعى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية من اجل انجاح هذه المفاوضات، فقد التزمت التزاما صارما بالمبادىء التى اكدت عليها القمة التاسعة وتتمثل فى أن تشجيع النمو وتحقيق الرخاء لجميع الدول لايمكن أن يتحققا الا على أساس نظام تجارى متعدد الاطراف يتسم بالانفتاح والمصداقية وعدم التمييز .

٣٨- قامت البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية بتنسيق نهجها فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وتشجيع نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وشاركت على نحو ايجابى فى المداولات التى اجرتها لجنة الاونكتاد المعنية بنقل التكنولوجيا ، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالعلم والتكنولوجيا ، والجمعية العامة للامم المتحدة . ومع هذا لم يتحقق أى تقدم فى هذا الصدد ، وكان مستوى الدعم الدولى للبلدان النامية دون المستوى المرغوب ، ولم يكن يفى باحتياجات هذه البلدان ، ولم يرق الى مستوى توقعاتها . ولم تتحقق أى نتائج مرضية من خلال تنفيذ برنامج عمل فيينا المعنى بالعلم والتكنولوجيا والمعلن عام ١٩٧٩ .

٢٩- ولقد أدرجت بعض من التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة التاسعة ، فى الوثائق الصادرة عن المؤتمر الثانى للامم المتحدة المعنى بمجموعة أقل البلدان نموا (باريس سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠)، وذلك بفضل الجهود التى بذلها عدد كبير من البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية . ويعتبر برنامج العمل المعنى بمجموعة أقل البلدان نموا فى التسعينيات ، أحد الامثلة على ذلك ولقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا أثناء انعقاد دورتها الخامسة والاربعين يقضى بتنفيذ هذا البرنامج .

٣٠- أكدت القمة التاسعة على أهمية توسيع نطاق التنمية وتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا فى استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات .

٣١- وطبقا للتوصيات الصادرة ، بذلت جهود فى سبيل مواءمة بل ودمج برامج العمل المستقلة بشأن التعاون الاقتصادى المتبادل ، فى اطار البلدان غير المنحازة (خطة العمل المعنية بالتعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة) ، وكذلك فى اطار مجموعة السبعة والسبعين (برنامج عمل كاراكاس) . وفى هذا الصدد ، قدم رئيسا مكتب التنسيق ، ومجموعة السبعة والسبعين تقريرا بشأن الخطوات التى اتخذت، والتوصيات التى صدرت بهدف ترشيد خطة العمل المعنية بالتعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة ، وبرنامج عمل كاراكاس ، والتوفيق بينهما. ووافق على تقريرهما الاجتماع الوزارى السنوى للبلدان غير المنحازة الذى عقد فى نيويورك، فى اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٠ ، وأصدر الاجتماع توصية بمواصلة هذه الجهود. وكان لتنفيذ النتائج والتوصيات الواردة فى التقرير النهائى الصادر عن لجنة الجنوب أثره فى ايجاد قوة دفع جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية .

٣٣- ولم يؤد الاتفاق الذى ابرم بشان النظام الشامل للافضليات التجارية بين البلدان النامية ، الى النتائج المتوقعة . وحتى الان لم يصادق على هذا الاتفاق سوى ٣٦ من بين مجموع الدول الموقعة عليه والبالغ عددها ٤٨ دولة . ولايزال تنفيذ هذا الاتفاق غير مكتمل من الناحية العملية ، ويعزى السبب فى ذلك الى أن ٢٢ دولة فقط قدمت الشهادات الخاصة بمنشأ السلع وهى الشهادات اللازمة للاستفادة من الامتيازات التعريفية .

صندوق" افريكا"

٣٤- جددت القمة التاسعة المهمة المنوطة بصندوق " افريكا " للمساعدة فى مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى ، ومن ثم اتيحت الفرصة للصندوق كى يواصل انشطته ، كما عقد الصندوق اجتماعين آخريين للجنة كبار الموظفين ، وهما الاجتماع السابع والاجتماع الثامن . وتوجهت اللجنة بنداء الى المجتمع الدولى بأسره من أجل التعهد بتقديم مساهمات جديدة للصندوق ، وحث الجهات المانحة على أن تفى بتعهداتها السابقة .

الكوارث الطبيعية

٣٥- تنفيذا للقرار الصادر عن القمة التاسعة ، تعهدت البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، اثناء انعقاد الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة بالاسهام وتقديم الدعم الكامل خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٩١ و ٢٠٠٠ ، باعتبارها العقد الدولى المعلن للحد من الكوارث الطبيعية .

اساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع فيها

٣٦- أولت التوصيات الصادرة عن القمة التاسعة اهتماما كبيرا لمشكلة اساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع فيها

ومن هنا تبرز الاهمية البالغة للدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة فى نيويورك فى فبراير / شباط ١٩٩٠ ، والتى خصصت للنظر فى مسألة التعاون الدولى فى مجال مكافحة الانتاج غير المشروع للعقاقير والمواد المخدرة والجوانب المتصلة بجلبها والطلب عليها وتهريبها وتوزيعها. واعلن برنامج عمل عالمى وصدر اعلان سياسى يجسد كلاهما المواقف على اساس المشاركة فى الاضطلاع بالمسؤولية سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين ، وكذلك المواقف المعنية بغسل النقود ومراجعة حساباتها ، كما طالبت بذلك البلدان غير المنحازة .

التدهور البيئي

٣٦- تحتل القضايا المتصلة بالبيئة مكانة متعاظمة فى انشطة البلدان غير المنحازة . فلقد شاركت هذه البلدان على نحو فعال فى المفاوضات التى أجريت أثناء انعقاد الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة التى اصدرت قرارا بعقد مؤتمر للامم المتحدة للبيئة والتنمية فى البرازيل سنة ١٩٩٢ . كما شاركت فى صياغة اتفاقية اطار بشان التغيرات المناخية . وفضلا عن ذلك واصلت البلدان غير المنحازة العمل فى مجال صياغة وتنسيق نهج عملها إستعدادا لمؤتمر البرازيل . وفى هذا الصدد، لاتزال مسألة الدعوة الى عقد المؤتمر الوزارى لتنسيق مواقف البلدان غير المنحازة بشان البيئة قيد البحث .

حقوق الانسان

٣٧- واصلت البلدان غير المنحازة بذل جهودها فى اطار الامم المتحدة من أجل تطبيق المعايير الديموقراطية على العلاقات القائمة بين الدول ، ولخلق ظروف اقتصادية مواتية باعتبار ذلك شروطا لاغنى عنها لاقرار حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وهكذا تسهم فى خلق الظروف الملائمة للارتقاء بحقوق الانسان.

ويتمثل الجانب المهم فى هذا الشان، فى المنهج المتسق الذى تتبعه البلدان غير المنحازة داخل لجنة حقوق الانسان . وفى هذا الصدد أولى اهتمام خاص بالحق فى التنمية وكذلك القضايا المتصلة بالنهوض بعمل اللجنة وتوسيع نطاقه .

تصفية الاستعمار

٢٨- ظلت القضايا المعنية بتصفية الاستعمار تمثل مكانا بارزا فى جدول اعمال الحركة ، وبخاصة فى اطار الامم المتحدة . وقام مكتب التنسيق ، بناء على التوصية الصادرة عن القمة التاسعة ، بتشكيل فريق عمل يتالف من خمس دول افريقية هى بروندى ومصر واثيوبيا ، ومالى وزامبيا ، وثلاث دول آسيوية هى اندونسيا وايران وفانواتو، وثلاث دول من امريكا اللاتينية هى كوبا، وترنداد وتوباجو، وفنزويلا ، ودولة يوغوسلافيا بوصفها رئيسا للحركة، وكذلك باعتبارها ممثلا للبلدان غير المنحازة فى اوروبا. وتمثلت مهمة هذا الفريق فى اعداد خطة عمل الحركة بالنسبة لعقد الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار ، وتقديمها للمؤتمر الوزارى فى اكرا، غانا ، للموافقة ، علاوة على رصد مدى التقدم الذى يتحقق فى مجال تنفيذ اهداف هذا العقد .

الأمم المتحدة

٢٩- كانت الحركة أثناء الفترة قيد الاستعراض ، من بين الاطراف التى بادرت بالعمل من أجل تعزيز دور وفعالية الامم المتحدة ، وتمكينها من التكيف مع المتطلبات والعلاقات الجديدة التى يشهدها العالم . ونوقشت هذه القضايا باستفاضة فى الاجتماع الذى عقده مكتب التنسيق فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠ ، عندما طرح عدد من الاقتراحات المحددة لزيادة مشاركة الحركة فى هذه العملية الهامة على المدى الطويل .

٤٠- وبناء على مبادرة تقدمت بها البلدان غير المنحازة والبلدان النامية، استانفت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخامسة والاربعين فى ابريل / نيسان ومايو/أيار ١٩٩١ . وأدت النتيجة الايجابية التى تمخضت عنها الدورة الى تاكيد الشروط التى لاغنى عنها لزيادة كفاءة وفعالية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ، بصورة تدريجية .

٤١- وبعد صدور قرارات القمة التاسعة ، وعلى أساس المبادرة التى تقدم بها الاجتماع الوزارى بشان السلم والقانون الدولى الذى عقد فى لاهاى فى يونيه/حزيران ١٩٨٩ ، واصلت البلدان غير المنحازة بذل الجهود المكثفة من أجل تعزيز دور الامم المتحدة فى مجال القانون الدولى . وكان من نتيجة مانهضت به هذه البلدان من عمل متسق أن أعلن عقد الامم المتحدة للسلم والقانون الدولى اثناء انعقاد الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، واقرت خطة العمل المعنية بالعقد اثناء الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

<u>قضايا أخرى</u>

٤٢- انطلاقا من القرارات والتوصيات الصادرة عن القمة التاسعة ،بشان برنامج العمل المعنى بالتعاون الاقتصادى ، طرقت البلدان النامية ايضا مجالات التعاون التالية :

٤٣- عقد المؤتمر الثالث للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة للبلدان غير المنحازة فى هافانا بكوبا من ١٢ الى ١٥ ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٩ ، واعتمد برنامج عمل للتعاون فيما بين البلدان غير المنحازة فى هذا المجال للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ .

٤٤- في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر الثالث لوزراء اعلام البلدان غير المنحازة في العاصمة الكوبية هافانا. واسهم المؤتمر في توسيع نطاق مشاركة الحركة في مجال الاعلام، كما تحققت نتائج ملموسة في مجال التعاون بين وكالات انباء البلدان غير المنحازة في اطار مجمع وكالاتها.

٤٥- خصص الاجتماع الرابع عشر والاجتماع الخامس عشر لوزراء صحة البلدان غير المنحازة اللذان عقدا على التوالي في مايو/تموز ١٩٩٠ ، ومايو/أيار ١٩٩١ في جنيف ، للنظر في تعزيز التعاون بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى ، وتنسيق مواقفها داخل منظمة الصحة العالمية .

٤٦- عقد المؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة المعني بدور المرأة في التنمية في العاصمة الكوبية ، هافانا خلال الفترة من ٢٩ يناير / كانون الثاني الى الاول من فبراير/ شباط ١٩٩٠ ، وأقر عدة تدابير تستهدف تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية وتحقيق الاهداف الاساسية للمساواة والتنمية والسلام .

٤٧- عقد الاجتماع الرابع على مستوى كبار الخبراء في مجال التوحيد القياسي والمعايرة ومراقبة الجودة في هافانا - كوبا خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ فبراير / شباط ١٩٩٠ ، حيث استعرض الاجتماع العمل المنجز وقدم توصيات بشأن خطوات العمل القادمة .

٤٨- وافق المؤتمر الرابع لوزراء العمل في البلدان غير المنحازة الذي عقد في تونس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ ، على اعلان وبرنامج عمل للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، ويركز هذا الاعلان بصفة خاصة على التعاون مع البلدان المتقدمة في التوصل الى حلول للمشاكل التي تنشأ في هذا المجال.

٤٩- اسهم مهرجان بيونج يانج السينمائى الثانى للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى المنعقد فى سبتمبر/ ايلول ١٩٩٠ فى تعزيز التعاون فى هذا المجال .

٥٠- اقتضت التغيرات العميقة والسريعة التى شهدتها العلاقات الدولية بعد انعقاد القمة التاسعة ، بذل المزيد من الجهود بغية النهوض بآداء الحركة وامكانية تكيفها مع التغيرات التى طرأت على العلاقات الدولية ، وكانت هذه المسالة موضوع مناقشات مستمرة على مختلف المستويات فى اطار الحركة . وقدم الاجتماع الوزارى الخاص الذى عقد فى نيويورك فى ابريل/نيسان ١٩٩٠ ، اسهاما كبيرا فى هذا الصدد .

٥١- ويتمثل احد الابعاد الهامة لهذه العملية فى توسيع نطاق التعاون والحوار البناء مع سائر التجمعات الدولية الرئيسية بشان عدد من القضايا الحيوية . وتم توسيع نطاق الاتصالات مع الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن ، والمجموعة الاوروبية وغيرها من الاطراف الهامة . وفى هذا الصدد ، تبرز الاهمية الخاصة للمشاورات التى أجريت اثناء انعقاد الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة بين مجموعة من البلدان غير المنحازة وهى مصر والهند والسنغال وفنزويلا ويوغسلافيا من ناحية ، واللجنة الاوروبية الثلاثية التى ضمت ايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج من ناحية اخرى ، بناء على مبادرة من جانب يوغسلافيا بوصفها رئيسا للحركة ، وايطاليا بوصفها ، رئيس المجموعة الاوروبية آنذاك .

٥٢- علاوة على ذلك تعزز التعاون مع مجموعة البلدان التى تشارك فى الحركة بصفة ضيوف. وعقدت يوغسلافيا ، بوصفها رئيسا للحركة ، اجتماعا تشاوريا مع هذه المجموعة على مستوى كبار الموظفين فى بلغراد فى يوليو/تموز ١٩٩٠ . واتفق المشاركون من كلا الجانبين فى تقييمهم لهذا الاجتماع على انه كان

مفيدا واسهم بدرجة كبيرة فى النهوض بمستوى الحوار بين الطرفين .

٥٣- تعزز التعاون ايضا بين دول حوض البحر الابيض المتوسط الاعضاء فى الحركة ، ودول البحر الابيض المتوسط الاوروبية . وفى اعقاب الاجتماع الوزارى العادى لدول البحر الابيض المتوسط الاعضاء فى الحركة المنعقد فى الجزائر فى يونيه/حزيران ١٩٩٠ ، والذى اكد مجددا على توجهها السياسى نحو التعاون فيما بين كل بلدان حوض البحر الابيض المتوسط، عقد فى القاهرة فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠ اجتماع لفريق العمل المنوط به الاعداد لمؤتمر الامن والتعاون بين بلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، وشارك فى الاجتماع اربع دول اوروبية من دول البحر الابيض المتوسط ، هى ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال، واربع دول من اعضاء حركة البلدان غير المنحازة ، هى الجزائر ومصر ومالطة ويوغسلافيا . وفى اطار تعزيز التعاون ليشمل كل بلدان البحر الابيض المتوسط ، شاركت بلدان البحر الابيض غير المنحازة ايضا فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بشان البحر الابيض المتوسط الذى عقد فى بالمادى ماليوركا فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ .

٥٤- واصلت البلدان الاوروبية الاعضاء فى حركة البلدان غير المنحازة تعاونها مع البلدان الاوروبية المحايدة فى اطار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . وعقدت ثلاثة اجتماعات وزارية بين المجموعتين فى مالطة ، فى مارس/آذار ١٩٩٠، وفى هلسنكى ، فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠ ، وفى فادوز فى مايو/آيار ١٩٩١ . ولقد اسهم هذا فى تعزيز روابط البلدان غير المنحازة باوروبا والعالم المتقدم وفى النهوض بمصالحها هناك.

٥٥- واصلت مجموعة البلدان غير المنحازة فى مجلس الامن اجراء الاتصالات الوثيقة مع اعضاء مجلس الامن الدائمين وغير الدائمين ، وكانت بمثابة عامل هام فى تسيير أعمال المجلس من خلال جهودها النشطة المستمرة ، مما جعل هذه المجموعة تسهم الى حد كبير فى توكيد مبادىء سياسة عدم الانحياز التى تمثل سمة هامة لمجمل الانشطة التى تضطلع بها الحركة . كذلك تعزز اسلوب عقد مشاورات وثيقة بين مجموعة البلدان غير المنحازة فى مجلس الامن ، ورئيس الحركة .

المرفق الثانى
القرارات المتخذة فى الجلسات العامة
للمؤتمر الوزارى العاشر للبلدان غير المنحازة

١- التغيرات الاخيرة فى العلاقات الدولية ، وتاثيرها على استمرار ملاحية حركة البلدان غير المنحازة :

(أ) ملاحية الحركة وتسميتها :

توصل المؤتمر الى اتفاق عام على استمرار ملاحية الحركة وعلى الابقاء على اسمها الحالى على اعتبار ان الحركة يمكن ان تظل غير منحازة للكتلة المتبقية الوحيدة ، وتم الاتفاق ، من ناحية اخرى ، على امكان اعادة النظر فى هذه المسالة فيما بعد .

(ب) مبادىء الحركة ودورها :

اقر المؤتمر بمبادىء الحركة وبالاهداف التى تعليها على النحو الوارد فى الفقرة ٧ من توصيات نيقوسيا الوزارية ، وسلم بان بعض هذه المبادىء والاهداف ربما يقتضى اعادة النظر فيه مرة اخرى فى ضوء الواقع الحالى ، وهى مهمة تندرج بطبيعة الامور فى اختصاصات اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية والتى انشاها المؤتمر الوزارى الذى عقد فى نيقوسيا . واكد المؤتمر من جديد مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء ، ولكنه راى ان الانهيار الكامل للقانون والنظام فى بلد ما قد يبرر التدخل الدولى . وبناء عليه انعقد الراى على ضرورة المراجعة المستمرة لمفهومى السيادة وعدم التدخل . كما دعا المؤتمر مكتب التنسيق الى الدراسة المتانية للمقترحات المتعلقة بالنظم الامنية الجديدة وخصوصا النظم المتعلقة بدور مجلس الامن الدولى فى ضوء السلم والامن الدوليين .

(ج) النظام العالمى الجديد :

اعرب المؤتمر عن تصميمه على المشاركة الفعالة فى تشكيل النظام العالمى الجديد .

(د) اضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة :

انعقدت الآراء على أن موجه الاصلاحات الديمقراطية الجارية يجب ألا تقتصر على الأحوال الداخلية فى البلدان النامية ، وانما يجب أن تشمل أيضا منظمة الأمم المتحدة ، وذلك بغية اضفاء الديمقراطية على عمليات اتخاذ القرار على المستوى الدولى . وقد تقرر أن يتناول مكتب التنسيق هذا الموضوع بالدراسة .

(هـ) انتهاء الحرب الباردة وظهور نظام عالمى جديد :

لم يسفر المؤتمر عن اتفاق يعزز الرأى القائل بأن الحرب الباردة قد انتهت وبأن نظاما عالميا جديدا قد ظهر بالفعل . وأوصى المؤتمر بأن تتناول الحركة كلا الموضوعين بالدراسة المتأنية .

(و) استراتيجيات تحقيق الأهداف :

أكد المؤتمر مجددا ايمانه بضرورة الاستمرار فى الابتعاد عن التحالفات العسكرية وانعقد الرأى فيه على التمسك بمبادىء الحركة فى هذا الشأن .

(ز) التسوية والتشاور :

اتفقت الآراء فى المؤتمر على أن حركة عدم الانحياز لم تلزم نفسها فى أى وقت بانتهاج سياسة المواجهة طالما كان بمقدورها التوصل بالمفاوضات والتسويات الى النتائج المرجوة . وأكدت مجددا التزامها بسياسة التسوية والتشاور .

(ح) النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

اتفق المؤتمر على مواصلة النضال فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بالوسائل الملائمة ومن بينها

وسيلة الحوار ودعا الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب .

(ط) حجم مكتب التنسيق :

توصل المؤتمر الى اتفاق عام على عدم خفض حجم مكتب التنسيق الحالى الموجود فى نيويورك ، وعلى العمل على زيادة فعاليته ، وأكد ضرورة الارتقاء بمستوى التنسيق بين مكتب التنسيق ومجموعة الحركة فى مجلس الأمن الدولى .

(ى) التعاون فيما بين بلدان الجنوب :

انعقد الاتفاق على توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وتحقيقا لهذه الغاية اتفق المؤتمر على احياء اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادى لتناول هذا الموضوع بمزيد من الدراسة ولاستكشاف المزيد من مجالات التعاون .

(ك) آلية للتسوية السلمية للمنازعات :

توصل المؤتمر الى اتفاق على انشاء آلية للتسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء . وبناء عليه كلف مكتب التنسيق بالتقدم بتوصياته بشأن طبيعة ونطاق هذه الآلية .

(ل) منهاج الحركة :

كلفت لجنة نيقوسيا المعنية بمنهجية الحركة بمهمة موالاة دراسة سبل واجراءات العمل فى الحركة بغية زيادة فعاليتها

(م) اصلاح الامم المتحدة :

أوكلت الى مكتب التنسيق بنيويورك مسؤولية تدارس السبل الكفيلة بتحقيق اصلاحات فى الامم المتحدة تنسجم وطموحات الحركة .

(ن) لجنة تنسيق مشتركة :

لم يؤيد المؤتمر اقتراح دمج حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ، الا ان الرأى قد انعقد على انشاء جهاز مشترك للتنسيق بين الهيئتين ، بشرط موافقة مجموعة السبعة والسبعين .

(س) جهاز معاون :

لم تلق فكرة انشاء أمانة قبولا كاملا من البلدان غير المنحازة ، الا أن اقامة جهاز معاون لخدمة الحركة وكفالة الاستمرارية لها ، كانت موضع تسليم عام بوصفها حاجة ملحة وأمرا مرغوبا فيه . وفى هذا الصدد ، اسندت الى لجنة المنهجية التى تم تشكيلها فى نيقوسيا مسؤولية تدارس الموضوع وتقديم تقرير بشأن انشاء لجنة تنسيق مشتركة و"جهاز معاون" الى مؤتمر القمة العاشر المقرر عقده فى جاكارتا ، باندونيسيا ، فى عام ١٩٩٢ .

٢- الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فى البلدان النامية ، وبخاصة فى افريقيا ، وآفاق التغيير :

وافق المؤتمر على الحلول التالية لمشكلات الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فى البلدان النامية .

(١) اعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

(٢) اعادة تنشيط اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى لطرح أفكار محددة بشأن النظام الاقتصادى العالمى الجديد وصياغة مخططات لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين بلدان الجنوب .

(٣) تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمى .

(٤) المشاركة الفعالة ، من خلال مكتب التنسيق ، فى الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة .

(٥) تشجيع اتحادات منتجى السلع الأساسية ، مثل الأوبك ، لدعم قدرتها على المساومة الفعالة .

(٦) دعم مجموعة السبعة والسبعين بما يعزز قدرتها على تحديد اهتمامات البلدان النامية باقامة نظام اقتصادى عادل .

(٧) قيام اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادى باجراء دراسة نقدية لامكانية انشاء مصرف انمائى للحركة .

(٨) مناشدة الجهات المانحة عدم التضحية بمصالح البلدان النامية عند توجيه مساعدات مالية الى بلدان شرقى أوروبا .

(٩) مناشدة البلدان غير المنحازة خفض انفاقها الباهظ على التسلح .

(١٠) اجراء اصلاحات اقتصادية ايجابية فى البلدان النامية .

(١١) التشجيع على زيادة الالتزام بقضايا حقوق الانسان والتعددية السياسية ، على ألا تقبل بلدان الجنوب اقتران المعونة الاقتصادية بأية شروط سياسية .

(١٢) اعطاء أولوية متقدمة لحماية البيئة فى البرامج الانمائية للدول الاعضاء ، وحث الجهات المانحة على ألا تجعل لها حماية البيئة شرطا لتقديم المعونة .

٢- <u>منع الصراعات الاقليمية وادارتها :</u>

وفيما يتعلق بمنع وادارة الصراغات الاقليمية ، اتفق المؤتمر على مايلى :

(أ) أن تبذل حركة عدم الانحياز مزيدا من الجهد فى سبيل تسوية المنازعات الاقليمية فيما بين الدول الأعضاء ، بدلا من ترك مهمة حلها لقوى خارجية . وبناء عليه ، أوصى المؤتمر بأن يتناول مكتب التنسيق فى نيويورك هذا الموضوع بمزيد من الدراسة ، على أن يتقدم بمقترحات نهائية فى هذا الشان الى مؤتمر القمة المقبل فى جاكارتا . واقترح المؤتمر استخدام الوساطة والتحكيم والمصالحة كوسائل للتسوية السلمية للمنازعات .

(ب) أنه يمكن الحد من مخاطر نشوب المنازعات عن طريق تعميق الالتزام بحقوق الانسان وتشجيع التعددية السياسية فى البلدان الاعضاء .

(ج) أن قيام الدول الأعضاء بخفض الأسلحة التقليدية من شانه أن يسهم بدوره فى الحد من نشوب المنازعات .

(د) أنه يجب على الدول الاعضاء أن تقاوم الاتجاه الرامى الى اغراقها بفائض الأسلحة فى عصر الانفراج بين القوتين العظميين .

(هـ) ضرورة تشجيع ودعم عمليات الانفراج الجديدة .

(ز) أنه يتعين على البلدان الأعضاء احترام مبادىء التعايش السلمى وعدم التدخل وعدم الاعتداء والالتزام بهذه المبادىء .

(ح) أنه ينبغى أن يزداد الاعتماد على المبادرات الاقليمية وآليات الأمم المتحدة لدى السعى فى تسوية الخلافات وذلك كأسلوب بديل للحد من اخطار المنازعات الاقليمية .

٤- <u>نظرة مستقبلية حول اصلاح الأمم المتحدة وارساء الديمقراطية فيها :</u>

(أ) اتفق المؤتمر على وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها الملزمة تطبيقا متماثلا بالنسبة للجميع .

(ب) اتفق الرأى على ضرورة اصلاح الأمم المتحدة وعليه فقد فحص طابع ومدى الاصلاحات المطلوبة بعناية تامة .

(ج) أوصى المؤتمر باجراء مزيد من الدراسة حول المقترحات المتعلقة بارساء الديمقراطية فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك زيادة عدد الدول المتمتعة بحق الفيتو أو الغاء هذا الحق تماما

(د) على مستوى اتخاذ القرار فى منظومه الأمم المتحدة تقرر أن يتولى مكتب المتنسيق بحث موضوع التوصل الى القرارات باتفاق الرأى بحثا مستفيضا مع تقديم مقترحات محددة بشان طابع الاصلاحات المطلوبة ومداها .

٥- <u>محو نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وماترتب عليه من آثار في افريقيا الجنوبية بوجه عام وانشطة لجنة صندوق افريكا :</u>

لاحظ المؤتمر أنه قد طرأت بعض التغيرات الايجابية في جنوب افريقيا وان لم تؤد الى اقامة دولة ديمقراطية ، وعلى ذلك طلب المؤتمر ابقاء العقوبات على ماهي عليه الى أن يودى بجميع الدعائم التي يقوم عليها هذا النظام . كما أدان المؤتمر محاولة الاخلال بالاستقرار في دول المواجهة وناشد نظام دى كلير التفاوض مع القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا مع كفالة المبدأ الذى يقضى بصوت واحد لكل فرد . كذلك قرر المؤتمر أن على أعضاء حركة عدم الانحياز مواصلة تقديم المعونة الى حركات التحرير ودعم صندوق افريكا .

٦- <u>قضايا جديدة ذات الأولوية على جدول الاعمال الدولي : حقوق الانسان ، البيئة ، الاتجار في المخدرات واساءة استخدام العقاقير ، التعددية السياسية ، الخ واستجابة الحركة بالنسبة لهذه القضايا :</u>

(أ) حقوق الانسان والتعددية السياسية :

اتفق المؤتمر على أن حقوق الانسان والتعددية السياسية من بين المفاهيم السليمة التي يجدر بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء قبولها وتطبيقها .

وقد حدد المؤتمر حقوق الانسان بما اشتملت عليه من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية بالاضافة الى حقوق اجتماعية ولاحظ أن انتهاك تلك الحقوق يحدث أيضا في البلدان المتقدمة ومن ثم أوصى البلدان كافة بأن تحترم المواثيق الدولية لحقوق الانسان التي وقعتها .

وقد لاحظ المؤتمر وجود صلة بين حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية وأن التنمية الاقتصادية من شأنها أن تعزز احترام حقوق الانسان وأن تشجع على التعددية السياسية . ومن ثم نادى بزيادة الموارد المتدفقة نحو

البلدان النامية كي يتسنى لتلك البلدان حماية حقوق الانسان على نحو افضل .

وقد تم الاتفاق على انه يتعين على البلدان النامية المشاركة بنشاط فى المناظرات التى تدور حول حقوق الانسان والتعددية السياسية على أن تضع تلك البلدان فى الاعتبار أحوالها الثقافية وظروفها المحلية لدى تطبيق أحكام حقوق الانسان . ورفض المؤتمر مبدأ ضرورة احترام حقوق الانسان وتحقيق التعددية السياسية كشرط لتقديم المعونة .

(ب) البيئة :

سلم بأن مسؤولية حماية البيئة تقع على كاهل المجتمع الدولى برمته . وعلى ذلك رفض المؤتمر مبدأ وجوب حماية البيئة كشرط لتقديم المساعدات الى البلدان النامية . كما تم الاتفاق على أنه يتعين على الحركة أن تفاوض الشمال فى أمر نقل التكنولوجيا السلمية بيئيا والمزيد من الموارد اليها بما يكفل تحقيق التوازن التكنولوجى فى ارجاء العالم اجمع . وبالنظر الى أهمية موضوع البيئة بالنسبة لحركة عدم الانحياز أوصى المؤتمر بأن يسعى أعضاؤه فى المشاركة بنشاط فى مؤتمر البرازيل عن البيئة والتنمية المزمع عقده فى عام ١٩٩٢ .

(ج) العقاقير :

اتفق المؤتمر على أن مسؤولية مكافحة الاتجار فى المخدرات المحظور واساءة استخدام العقاقير تقع على عاتق المجتمع الدولى برمته . وعليه فقد تقرر أن تستمر حركة عدم الانحياز فى تعاونها مع الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية العاملة فى مجال التصدى لأخطار العقاقير المخدرة .

(د) اللاجئون :

استعرض المؤتمر مأساة اللاجئين واتفق على أنه ينبغي على بلدان حركة عدم الانحياز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي يعنيها الأمر في التخفيف من آلام اللاجئين .

٢- <u>مكان وموعد انعقاد مؤتمر القمة القادم للبلدان غير المنحازة :</u>

اتفق بالاجماع على ان تتولى اندونيسيا استضافة مؤتمر القمة العاشر لرؤساء الدول او الحكومات لحركة البلدان غير المنحازة خلال شهر سبتمبر/ايلول من عام ١٩٩٢ على أن يتم الاخطار بموعد انعقاده من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة .

ANNEX III

توصيات
بشان لجنة التنسيق المشتركة
لحركة البلدان غير المنحازة ومجموعة السبعة والسبعين
والجهاز المعاون للحركة

اتضح من الاستعراض العام الحالى لكافة جوانب حركة البلدان غير المنحازة أن منهجية الحركة بحاجة للتحسين حتى تصبح اكثر فعالية فى سعيها من اجل تحقيق الأهداف والغايات التى تنشدها .

ويوجد فى الوقت الراهن اتفاق فى الرأى لا على ضرورة زيادة فعالية الحركة فحسب ، بل ايضا على ضرورة تحسين منهجيتها . ومن هذا المنطلق فان قدرة الحركة على مواصلة آدائها وتنفيذ قراراتها بدرجة عالية جديرة بالاهتمام الشديد . وتعتبر هذه التحسينات ضرورية اكثر من اى وقت مضى ولاسيما فى هذه الفترة من تاريخ الحركة نظرا للتغيرات التاريخية والفريدة التى تشهدها حاليا العلاقات الدولية وما تنطوى عليه من تاثير على الحركة .

ونظرا لأن الحركة لاتكتسب صفة المنظمة ، فان الرأى الخاص بانشاء أمانة لها لم يلقى قبولا واسعا من جانب أعضائها وذلك على الرغم من التسليم عموما بأن الحاجة الى انشاء جهاز معاون يمكنه أن يوفر الخدمات والاستمرارية هى حاجة ضرورية وملحة .

وينبغى توجيه مثل هذا الجهاز نحو :

أ- تنسيق مدخلات البلدان الأعضاء فى مجال تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات القمة والمؤتمرات الوزارية*.

ب- الاستفادة مما يتوفر من مدخلات المؤسسات القائمة التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة .

جـ- اجراء البحوث واعداد دراسات تقدير الواقف بما يفيد رئيس الحركة وكذلك اعضاء الحركة الآخرين .

د- رصد تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات بما فى ذلك المؤتمرات الوزارية واجتماعات لجنة التنسيق .

هـ تقديم الدعم عموما للرئيس الحالى للحركة فى مجال الاضطلاع بمهامه .

وترى البلدان الأعضاء ان هذه الخدمات من شانها ان تخدم بمصالح الحركة فى هذا الوقت بالذات اذا ماركزت على المشاكل الحالية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

<u>التعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين :</u>

اثناء المداولات التى جرت فى المؤتمر الوزارى المنعقد فى اكرا ، طرحت بعض المقترحات الخاصة بامكانية دمج الحركة ومجموعة السبعة والسبعين الموجودة فى اطار الامم المتحدة . ولم يلقى الاقتراح قبولا واسعا لأسباب فنية تتمثل فى اختلاف المهام المنوطة بكل من الحركة ومجموعة السبعة والسبعين . غير أن ثمة اتفاق كبير فى الرأى قد تم التوصل اليه بشان الحاجة الى ترتيب خاص للربط بين الحركة ومجموعة السبعة والسبعين بهدف تعزيز تعاونهما وتجنب الازدواجية فى الجهود المبذولة وكفالة مزيد من الكفاءة فى تحقيق الأهداف المشتركة بين الهيئتين ولاسيما فى الوقت الحالى حيث تشهد العلاقات الدولية تغيرات سوف يكون لها اثرا ملحوظا على البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

لجنة التنسيق المشتركة :

ومن هذا المنطلق طرح اقتراح بشان اجراء دراسة عاجلة تعنى بالوسائل التى يمكن بواسطتها الوصول الى اتفاق بين الجهازين بشان استحداث نظام جديد لعقد اجتماعات دورية للجنة التنسيق المشتركة التابعة للهيئتين لغرض محدد الا وهو تبادل الآراء وتوفيق الأنشطة وتطوير الاستراتيجيات والتعاون عموما على المستوى الفنى من اجل تنفيذ القرارات التى تستهدف تحقيق التنمية المتواصلة فى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

وينبغى أن تقوم اللجنة الوزارية للمنهجية والمنتخبة من قبل المؤتمر الوزارى المنعقد فى نيقوسيا فى ١٩٨٨ باعداد تقرير عن انشاء لجنة التنسيق المشتركة هذه وموعد بدء عملها وكذلك بشان تنظيم جهاز المساندة وأن تقدم هذا التقرير للاجتماع الوزارى المقبل المزمع عقده فى جاكارتا .

ANNEX IV

خطاب الملازم طيار ج .ج . رولنجز
رئيس المجلس المؤقت للدفاع الوطنى
فى افتتاح الاجتماع الوزارى العاشر لحركة عدم الانحياز
بمركز اكرا للمؤتمرات الدولية
٤ سبتمبر / ايلول ١٩٩١

يسعدنى بالغ السعادة ان انوب عن شعب غانا وحكوماتها فى الترحيب بكم فى بلادنا بمناسبة الاجتماع الوزارى العاشر لحركة البلدان غير المنحازة لقد قبلنا - انطلاقا من ولائنا لهذه الحركة منذ بداية نشاتها - شرف استضافة هذا المؤتمر على الرغم من مواردنا المادية المحدودة . فالشعب الغانى ، بما عهد فيه من كرم ضيافة ، لن يضن بتضحية مهما كانت من اجل نصرة قضية يؤمن بها . وفى اعتقادنا انكم سوف تجدون فيما استطعنا ان نوفره لكم من تسهيلات متواضعة ما يعينكم - اصحاب السعادة - على اجراء مداولاتكم فى ظروف مقبولة . واننى لاغتنم هذه الفرصة كى اعرب عن تقديرنا البالغ لكل اولئك الذين قدموا لنا العون المالى والفنى ، وسائر اشكال العون ، لتمكيننا من الوفاء بواجبنا .

كما اود ان انوه هنا بما اسدته المنظمات والافراد فى غانا من اسهامات ، وان انوه كذلك بعمال البناء وغيرهم من العاملين الذين بذلوا الكثير فى شتى الاعمال المنوطة بهم ، حتى يتسير لنا استضافة هذا المؤتمر .

ان غانا ، التى برزت على الساحة الدولية كدولة فقيرة فى اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات ، قد رات فى حركة عدم الانحياز محفلا هاما يسعى الى السلام والتقدم فى العالم . ومن هنا شارك الدكتور قوامى نكروما ، اول رئيس لجمهوريتنا جنبا الى جنب مع جوزيب تيتو وجواهر لال نهرو واحمد سوكارنو وجمال عبد الناصر ، فى ايقاد جذوة هذه الحركة فى بلغراد عام ١٩٦١ . ونحن نغتنم هذه الفرصة كى نشيد بذكرى اولئك المؤسسين العظام .

كذلك لايفوتنى أن أشيد ايضا بذكرى راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الراحل ، الذى عمل بتفان فى خدمة هذه الحركة . ولئن كان المصاب فيه فادحا ، فاننا نؤمن أن بلاده ، التى عبر عنها بافصح لسان ، سوف تظل فى طليعة حركة عدم الانحياز .

اصحاب السعادة

لقد انقضى اليوم مايقرب من ثلاثين عاما على انشاء هذه الحركة . وقد سعت بلداننا خلال تلك الفترة ، بما شهدته من ضراوة فى الصراع بين الشرق والغرب . واحتدام فى سباق التسلح ، الى شق طريق ايجابى جديد سعيا الى تحقيق السلام العالمى والوفاق الشامل فدعونا القوتين العظميين الى نبذ طريق المواجهة والى السير على درب التعايش السلمى والمصالحة بوصفه الامل الوحيد الذى يكفل البقاء للجنس البشرى .

ويحق لنا اليوم ، بعد هذه العقود الثلاثة ، أن نفخر بما قدمته حركتنا من اسهام ثمين فى دفع المسيرة نحو السلام وفى الوصول الى عالم تختفى فيه المواجهة بين القوتين العظميين ليحل محلها الانفراج ، ونتوصل فيه الى حلول لمشاكل بدت مستعصية فى يوم من الايام .

السيد الرئيس

ان اسهامنا فى تحرير بلداننا التى كانت ترزح تحت حكم الاستعمار يتجلى فى زيادة اعضاء حركتنا من ٢٥ عضوا فى عام ١٩٦١ الى ١٠٢ عضوا الان مع احتمال زيادة هذا العدد مستقبلا ولعله يكفينا ان نتذكر دورنا فى تحقيق استقلال ناميبيا وفى عملية تصفية نظام الفصل العنصرى المقيت ، وتاثيرنا الايجابى على عملية نزع السلاح ، لكن ندرك مقدار مانستطيع تحقيقه حين نعمل متضافرين بايمان وتصميم . الا انه يتعين علينا ، ونحن نستشرف الان افاق السلم والوفاق العالمى ، ان نمعن النظر فى حقيقة الوضع الدولى .

ان افاق التعاون الدولى تبدو الان اكثر اشراقا منها فى اى وقت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد سقط حائط برلين ، واتحدت المانيا مرة اخرى ، وجاءت نهاية الحرب الباردة لتحرر عقولا وموارد ظلت طويلا اسيرة لسياسة المواجهة العقيمة . وتوفرت - نتيجة لهذا كله - امكانات جديدة للعالم فى التسعينيات . فقد ساعد التحول فى العلاقات بين الشرق والغرب على حل كثير من النزاعات الاقليمية المستعصية التى شغلت الكثير من اجتماعات البلدان غير المنحازة .

الا أن هذه التطورات ليست بالبساطة التى قد تبدو بها لاول وهلة . فهى تحمل فى طياتها حشدا كاملا من المشكلات الجديدة والاخطار المحتملة .

أصحاب السعادة

ان حركتنا تواجه ، بل يواجه عالمنا كله فى واقع الامر ، ونحن ندخل الى هذه الحقبة الجديدة فى العلاقات الدولية ، مشكلات

جديدة فضلا عما ينوء به من مشكلات قديمة مزمنة . فالبلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية قد خرجت من عقد الثمانينيات محطمة موهنة القوى . والاستقصاء السليم لحقيقة الموقف والتقييم الامين لمشكلاتنا ، هما الكفيلان بأن يضيئا لنا الطريق نحو اهدافنا ونحو صياغة الاستراتيجيات القادرة على مواجهة التحديات الجديدة وتهيئة انفسنا لاستقبال القرن الحادى والعشرين .

لقد اكدت حركتنا دائما ايماننا بحق كافة شعوب المجتمع الدولى فى التمتع - سواسية - بالاستقلال والسيادة واحترام الاخرين وقد رفعت حركتنا علم القوة وامرت على الا نترك مصيرنا تحت رحمة القوتين العظميين . فهل يوسع احد ان يقول ان هذه الاهتمامات لم تعد ضرورية فى عالم اليوم ؟

ان التقارب بين القوتين العظميين وانهيار التحالفات القديمة قد اذنا بحلول عهد جديد يتسم بقدر غير مسبوق من السيولة وعدم الاستقرار .

وفى الاحداث الاخيرة فى الاتحاد السوفيتى وفى يوغوسلافيا - على سبيل المثال - شاهد على هذه الظاهرة . فطالما كانت هناك شعوب تسعى الى انماط جديدة للحياة وتبحث عن ايديولوجيات وعلاقات جديدة ، سيظل خطر التجزؤ والانقسام ماثلا والتوترات التى تهدد التحول السلمى لكثير من المجتمعات تنبع ، فى المقام الاول ، من الدوافع والطموحات العرقية والقومية .

وقد جاء مفهوم " النظام العالمى الجديد " ليضفى على المستقبل مزيدا من الغموض . فهذا النظام الذى يقدم بوصفه نوعا جديدا من الاممية ، ينطوى فى واقع الامر على شبهات يشتم فيها المرء صورة جديدة لانفراد القوى العظمى بالهيمنة وهذا الانفراد

بالهيمنة يفسح المجال لعدم الاتساق ولسياسات مزدوجة المعايير ويهدد استقلال البلدان الاخرى .

ان علينا ، ونحن نحاول ان نحدد جدول اعمال حركة عدم الانحياز في اطار الوضع العالمي الراهن ، ان نسلم بان العالم لايزال موزعا بين قطبين ، هما الاغنياء والفقراء وان الهوة التي تفصل بينهما لاتكف عن الاتساع . وقد غدا من الواضح الان ان التقسيم الاساسي في المجتمع الدولي ، هو التقسيم بين شمال وجنوب وان الانفراج لم يخفف شيئا من حدة هذا الوضع .

السيد الرئيس

ان المشكلات الرئيسية التي تواجه حركتنا اليوم هي نتيجة مباشرة للمصاعب الاقتصادية التي واجهتها بلداننا في عقد الثمانينيات . فقد اضعفت التطورات التي شهدها هذا العقد ، ولاسيما ازمة المديونية الخارجية ، بلداننا على الصعيدين الفردي والجماعي .

وترتب على ذلك ، ان بلدان الشمال الدائنة اصبحت تتمتع باداة للضغط ، غير مسبوقة منذ القضاء على الاستعمار ، على الخطط الاقتصادية التي تتبعها اغلبية البلدان غير المنحازة والبلدان النامية . وقد كان لهذا الامر تاثير على اغلب اختياراتنا الاقتصادية الاساسية المحلية فضلا عن انه يضعف من سلطتنا السياسية ويقلل من خياراتنا السياسية كبلدان ذات سيادة .

ان بلداننا تتعرض لعملية تحطيم من جانب نظام اقتصادي عالمي يسعى الى تقويض حياتنا ذاتها . فعلى الرغم من ان هناك مايربو عن اربعة مليارات نسمة تعيش في البلدان النامية ، وهو مايمثل نحو ٨٠٪ من عدد سكان العالم ، الا ان انتاجنا يقدر باقل

من ٢٠٪ من الانتاج العالمى ، ونصيبنا من التجارة العالمية لايزيد سوى قليلا عن ١٥٪ .

وبحلول نهاية عقد الثمانينات ، وصل صافى التدفقات العكسية لرؤوس الاموال من الجنوب الى الشمال ، الى ٥٠ مليار دولار امريكى سنويا . ومع التناقص التدريجى فى مصادر تقديم المساعدات الى ماهو اقل من هذا المستوى ، علاوة على تضاؤل الاستثمارات الاجنبية المباشرة حتى كادت ان تنعدم ، فان الظروف البائسة السائدة بالفعل فى اغلب بلداننا اصبحت اكثر عرضه للخطر فالانجازات التى تحققت فى العقود السابقه فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم والجهود المتواضعه التى بذلت لتقديم خدمات اجتماعية لشعوبنا تتلاشى من جراء هذه الأزمات الاقتصادية . وانه لمن قصر النظر ان نتجاهل بذور زعزعة الاستقرار السياسية التى يجرى زرعها فى مثل هذه الظروف .

الأعضاء الموقـــرون ،

على مدى السنوات الخمس الماضية ، فقدت القارة الافريقية ، من جراء انخفاض اسعار السلع ، ما يعادل ما تحققه القارة من عائد صادرات عام كامل ! فكآن فلاحينا وعمال المناجم والمصانع لدينا قد عملوا عملا مضنيا على مدى عام كامل دون طائل . فاثنى عشر شهرا من الكد تمحوها تقلبات اسواق السلع فى الجانب الآخر من العالم . ومع ذلك فان تكلفة الواردات المطلوبه لتشغيل المزارع والمناجم والمصانع مستمره فى التصاعد .

وخلال عقد الثمانينات ارتفعت الديون الدولية للبلدان النامية ارتفاعا كبيرا لتتعدى التريليون دولار . وادت محاولات البلدان النامية لسداد القروض ، التى طالب الدائنون بردها ، الى ايجاد تخلفات اقتصادية خطيرة .

ففى ظل هبوط الدائنين ، تعين زيادة انتاج وتصدير السلع الاولية والطاقة ، مما ادى الى اغراق الاسواق ، والتاثير سلبا على اسعار السلع الاولية ، وزيادة حدة التنافس فيما بين البلدان النامية ، واضعاف الاتفاقيات السلعية .

وفى الوقت ذاته ، قامت بلدان الشمال الصناعية بتطوير تقنيات من شانها ان تقلل من احتياجاتهم من السلع الاولية . فانخفضت اسعار هذه السلع الاولية المقدرة بالاسعار الحقيقية لتصبح اقل من نصف المستويات التى كانت عليها خلال عقد السبعينات فى الوقت الذى ارتفعت فيه اسعار السلع الصناعية .

ومما يدعو للشعور بخيبة الامل ، ان الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد لم يعرفها احد التفاتا . فعلى العكس ، شهدت الاعوام القليلة الماضية سيطرة مفهوم السوق الحر فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وكذلك فى الانظمة الاقتصادية الوطنية .

الا اننا نعلم ان الاسواق الدولية ليست حرة ، وهو امر يمكن اثباته . فالبلدان القوية اقتصاديا وكذلك الكارتلات والشركات عبر الوطنية تسيطر على هذه الاسواق وتتلاعب بها بصورة تؤدى الى الاضرار بالبلدان الضعيفه اقتصاديا ، وبخاصة تلك البلدان المنتجة للسلع الاولية .

وبينما المفترض ان نظام السوق الحر يتضمن ضوابطه الداخلية التى تقلل من الجوانب السلبية فى عمله لادنى حد ، فان مانراه على الساحة الدولية لايدل على ذلك الا فى اقل القليل . فالاتفاقيات السلعية الدولية المختلفة اصبحت عقيمة بسبب تعارض مصالح كبار المستهلكين ، فضلا عن مصالح بعض المنتجين . اذن فشعوب البلدان النامية لاتتاثر فى حياتها اليومية سوى بالجوانب السلبية فى نظام السوق الحر .

فما نسعى ، نحن البلدان النامية ، لتحقيقه فى علاقاتنا الاقتصادية مع العالم المتقدم اولا واخيرا ، ليس الحصول على احسان ، وانما التوصل الى اسعار غير مجحفة لمنتجاتنا وفرصة عادلة لدخول الأسواق الدولية .

ايها الزملاء اعضاء حركة عدم الانحياز ، ينبغى ان نحاسب انفسنا على مانعانى من اوجه القصور مما جعل مشكلاتنا تزداد سوءا يجب علينا ان نعترف بعدم فعاليتنا فى ادارة الشؤون الاقتصادية وفشلنا فى ازالة اسباب عدم الاستقرار والمنازعات التى كانت فى متناول قدراتنا . فلم نحقق الا تقدما يسيرا فى مجال التعاون بين بلدان الجنوب مع ماقد سلمنا به من ان تجميع مواردنا من شانه ان ياتى بفوائد جمة وبخاصة فى مجالى التكنولوجيا والخبرات الفنية .

ولقد وصف برنامج عمل كاراكاس منذ عشر سنوات هذا القصور بافتقار بلدان الجنوب الى الارادة السياسية مما يعكس صورة حزينة عند القيادات السياسية فى بلداننا على الرغم من حدة المشاكل التى كان عليها ان تواجهها . فاذا كانت حالة الحرب الباردة فى الماضى تجعل من الصعب ان نخرج بشعور واضح عن كياننا الجماعى والفوائد التى تنجم عما بيننا من علاقات فقد اتيحت لنا الفرصة الآن - مع انحسار الحرب الباردة - ان نحدد باسلوب اوضح اهدافنا وان يكون التزامنا بتحقيقها اعظم .

واذ نبرز الحاجة الى العمل معا لايسعنا الا وان نلاحظ ان الدول المتقدمة بصدد اتخاذ تدابير هامة من أجل تحقيق مزيد من التضامن فيما بينها . وسوف يتم فى السنة المقبلة دمج اوروبا الغربية بصفة رسمية وقد استقر تماما التنسيق المنتظم للسياسات الاقتصادية فيما بين بلدان مجموعة السبعة كعامل ثابت على مسرح الاقتصاد الدولى . وكل ذلك قد زاد من اهمية التعجيل بايجاد نظام فعال للتنسيق فيما بين البلدان النامية .

ومما يبدو غريبا فى تناقضه ان الحملة التى تنادى بالاصلاح فى اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى تتجه نحو التفتيت . ونحن نحث شعوب تلك البلدان - وهى تبحث عن سبل النهوض باقتصاداتها وايجاد علاقات جديدة مع باقى العالم - الا تتجاهل اسهامها التاريخى فى ارساء قواعد التنمية والسلام فى ربوع العالم .

السيد الرئيس ، لقد اصيبت جبهتنا بالتصدع من جراء ما اسلفت ذكره من التطورات الاقتصادية التى عمت العالم باسره ، فلم نتبادل معا الدروس المستخلصة فى مجال التنمية ، ودبت صراعات المصالح بين المجموعات الفرعية فى صفوفنا ، وكان عجزنا عن درء هذه الصراعات او وقفها سببا للتدخل الخارجى وتصاعد التوتر ، وليست الحرب العراقية الايرانية الا مثالا يشهد على ذلك .

وقد ادى ضعفنا الاقتصادى مقرونا بصراعاتنا السياسية الى مزيد من الضعف فى قوتنا المعنوية وفى وحدتنا ، وكان لهذا اثره فى ان الحوار بين الشمال والجنوب اوشك ان يختفى من جدول القضايا العالمية فى وقت نحن امس ما نكون فيه احتياجا اليه .

ولجأ العديد من البلدان اعضاء الحركة الى التماس المساعدة على مستوى فردى فاثر ذلك اضرارا شديدا بقدرتنا على المساومة . ولذا فان عقد الثمانينيات كان بمثابة كارثة كبرى على بلدان الجنوب .

المنتدبون الموقرون ، ان حرب الخليج التى وقعت مؤخرا قد كشفت بكل جلاء عن جوانب الضعف فى حركة عدم الانحياز . ففى حالة النزاع الذى وقع بين هذين العضوين فى الحركة ، اما كان بمقدورهما ان يحققا انجازا تاريخيا لو انهما حالا ، من خلال التمسك بمبادىء الحركة واللجوء الى قنوات الوساطة ، دون اندلاع

الحرب بين الشعبين الشقيقين ؟ ان الواجب يحتم علينا الا نسمح للمنازعات بين الدول الاعضاء بان تتردى الى حال يمكن لغيرنا ان يستغلوها لتحقيق مآربهم ٠

وعلينا فى مناسبة مرور ثلاثين عاما على انشاء حركة عدم الانحياز ان نؤكد من جديد التزامنا بالمقاصد والمبادىء التى حددها الآباء المؤسسون بكل وضوح وجلاء :

١ ـ احترام الاستقلال ووحدة الاراضى والسيادة ٠
٢ ـ عدم الاعتداء ٠
٣ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية فيما بينها
٤ ـ المساواه والاحترام المتبادل ٠
٥ ـ حق الشعوب كافة فى تقرير المصير ٠
٦ ـ نزع السلاح الكامل والعام ٠
٧ ـ التعايش السلمى ٠
٨ ـ التعاون الاقتصادى ٠

اصحاب المعالى ، ما اكثر التساؤلات التى تطرح علينا فى لقائنا اليوم ٠ فهل نستطيع ان ننجز فى التسعينات ما وقفنا دونه فى الثمانينيات ؟ هل بمقدور حركة عدم الانحياز ان تستعيد وضوح الرؤيا وتحافظ على قدرتها المعنوية على التاثير فى الشئون العالمية ؟ هل بمقدورنا ان نحل مشاكلنا جديدها وقديمها ؟ ماهى الاتجاهات الجديدة التى ينبغى لنا ان نسلكها ؟ ماهى الاستراتيجيات الجديدة التى يتعين علينا ان نصيغها لكى نستطيع ان نتجاوب مع العصر وان نمكن الحركة من التاثير فى النظام العالمى الجديد ؟

اصحاب المعالى ، ان المبادىء المعنوية والاخلاقية كثيرا ماتتخذ ، فى نطاق الاوطان ، مبررا لسلطة الحكومة على الشعب ٠ اما على الساحة الدولية فان مفهوم " السعى الوطنى لتحقيق

المصالح " يستخدم لنسف التمسك بالمبادىء . وبذلك تصير القوة ، اقتصادية كانت ام عسكرية ، هى المعيار الذى تتلاشى امامه كل المعايير فى مجال العلاقات بين الدول .

ويجب ان تصبح حركة عدم الانحياز هى صوت العالم انطلاقا من المبادىء وليس من المصالح الانانية ، فذلك هو السبيل الاوحد لصون مصالح الجميع ، لاسيما المعوزين فى كل ارجاء العالم .

ونحن لانستهين بفضائل الاجتهاد والانضباط وروح البحث التى حققت للبلدان الصناعية بعض مابلغته من التقدم ، ومع ذلك فان بلدان الشمال سيظل ابدا لديها احتياجات لايمكن ان تفى بها الا بلداننا . فالبلدان غير المنحازة والنامية شركاء تجاريون لهم اهميتهم بالنسبة للشمال ، فنحن على سبيل المثال نستاثر بنحو ٣٥ فى المائة من صادرات الولايات المتحدة الى العالم . وتغير التقديرات بأن نصف مليون وظيفة فى الولايات المتحدة فقدت من جراء الاحوال التى كانت سائدة فى الجنوب فى عقد الثمانينيات . كما ان رخاء الجنوب يعد شرطا هاما لاستمرار الطلب على منتجات الشمال ، ومن هذا يتضح ان التغيرات التى نسعى اليها تعود بالنفع على الطرفين معا فى الأجل الطويل .

اصحاب المعالى ، ان هذا التجمع يمثل اغلبية هائلة من سكان العالم ، ونحن لم نجتمع لكى نستفز بقية العالم او اى جزء منه ، وانما جئنا هنا لكى نبسط ايادى الصداقة والاحترام المتبادل والتعاون ، ولهذا السبب فاننا اعضاء حركة عدم الانحياز لم نزل مخلصين لمنظمة الأمم المتحدة وموفين بمقاصدها ولن نتوقف عن تادية دورنا فى كل جهد يبذل فى سبيل اعادة ترتيب اوضاعها وبث النشاط فيها مره اخرى ، فلابد أن تظل هى المحفل الذى يسمع فيه صوت حركة عدم الانحياز موحدا ومدافعا عن المبادىء فى العلاقات الدولية .

بيد أن هناك اتجاها نحو تقييد وحصر دور بلدان الحركة في الأمم المتحدة . فقد ازداد ابتعاد عملية اتخاذ القرارات الفعالة عن الجمعية العامة حيث يوجد لنا نفوذ الى مجلس الأمن المحكوم بحق النقض المكفول للقوى العظمى .

كذلك فان الضغوط المالية من الشمال ادت الى تهميش الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، بل ان مسائل التجارة أبعدت من الاونكتاد الى الجات حيث لايوجد لبلداننا سوى نفوذ ضئيل . ولابد لنا أن نحتاط خشية أن تتحول الأمم المتحدة الى أداة للسياسة الخارجية الضيقة في يد قوة بذاتها أو تجمع من القوى ، ولابد أن نصر على التمسك بالممارسات الديمراطية في داخل الأمم المتحدة بقدر اصرارنا على تنمية الديمقراطية في داخل الأوطان .

أصحاب المعالي ، ان البيئة هي أحد المجالات الحيوية الأخرى التي يجب علينا أن نتصرف فيها بما تمليه علينا وحدة الهدف ، ولعلكم تعرفون انه من المقرر عقد مؤتمر للأمم المتحدة لشئون البيئة والتنمية في البرازيل في العام المقبل . ومن المنتظر ان يصوغ ذلك المؤتمر تدابير تلزمنا جميعا باطار للتنمية المتواصلة فضلا عن مهمة معالجة التدهور البيئي في كوكبنا .

وهنا أود أن اتحدث بايجاز عن جدول أعمال مؤتمر ريودى جانيرو . ان البلدان المتقدمة استحدثت اسلوب حياة يقوم على تدمير البيئة في بلدانها وفي البلدان التي وقعت تحت نفوذها . واصبح كوكب الارض على شفا كارثة من جراء اهمال البلدان المتقدمة للبيئة والتغاضي عنها على امتداد سنوات متعاقبة وانشغالها اولا وقبل كل شيء بالنمو الصناعي السريع ايا كانت تكاليفه ، مما جعل مؤتمر تورنتو الذي عقد في ١٩٨٨ يعلن ان عواقب الاضرار العالمي لايدانيها الا عواقب حرب نووية عالمية .

السيد الرئيس ، المندوبون الموقرون ، ان الفهم الذى درجنا عليه للبيئة يدلنا على ان الدولة التى تستهلك سدس موارد العالم الطبيعية لاعاشة سكانها وهم قليلون نسبيا لايمكنها ان تنتظر منا جميعا ان نعيش بمعاييرها ، فهذه المعايير لاتجافى الواقع فحسب وانما هى ايضا تحمل نذر الدمار العالم باسره . والبلدان المتقدمة هى التى ابتكرت انماطا استهلاكية اصبحت تشكل خطرا على البيئة فى العالم اجمع ، وابرزتها فى وسائل الاعلام الدولى على انها الانماط المثالية التى يجب على شعوب البلدان النامية ان تتطلع اليها .

ويجب علينا الا ننجرف الى شرك التطلع الى اسلوب حياة غير قابل للاستمرار . فالعقل يدل على ان ذلك معناه اننا نحكم على اولادنا بمستقبل عقيم ، من الصواب ان نقف مكتوفى الايدى ونحن نرى حفنة من الدول المتقدمة تتخذ موقفا رافضا لهذه الحكمة .

وقد استجاب عامة الناس فى البلدان المتقدمة استجابة صادقة لهذه المشاغل البيئية ، واصبحوا قوة سياسية شديدة فى بلدانهم ويحدونا الامل فى انهم سوف يتعاونون معنا تعاونا وثيقا فى تلك المهمة اليسرة واعنى بها العمل على تحقيق التنمية المتواصلة . وليس ثمة مشكلة بين انصار الذين نتفق معهم فى المبادىء التى يؤمنون بها ، ولكن المشكلة قائمة بينهم وبين حكوماتهم وصناعاتهم التى تتحمل المسئولية عن ابتكار نظام مدمر للبيئة .

ولسنا نحن الذين نجهل الاضرار التى تصيب موارد بلادنا ، فاننا نعتقد دائما بان امنا الارض ملك مشاع لنا جميعا ، وباننا باعتبارنا افرادا فى اسرة البشر يجب ان نكون متوافقين مع الفضل الذى اسبغته علينا . وقد تعلمنا هذه التوازنات الدقيقة منذ امد طويل ، ومن المفارقات ان الامم التى نسيت هذه التوازنات او

انكرت وجودها ، الى الحد الذى يهدد بتقويض قيمنا ، هى نفسها التى توجه الينا اللوم فى هذه القضايا . وانني لواثق ان اجتماعكم هذا سوف يسعى الى اتخاذ موقف موحد بشان هذه القضايا الهامة التى ستطرح على بساط البحث فى ريودى جانيرو فى العام المقبل .

اصحاب المعالى

ينبغى على هذا الاجتماع ان يقر استراتيجية موحدة ، وان يحدد سبل العمل المشترك ، مع وضوح الأولويات ووضع الجداول الزمنية التى تبرز اهمية الموقف الذى نواجهه ، وذلك فى ضوء التحليل والاهداف التى عرضناها .

ولكى يصبح عملنا فعالا ، فلابد من انشاء مؤسسات قادرة على التوفيق بين جهودنا على نحو متناسق . وفى تاريخ حركتنا ، فلقد وصلنا الى الحد الذى لايمكننا عنده ان نترك التنسيق لمجرد الصدفة ، كما يقول المثل "اعقلها وتوكل" .

السادة رؤساء الوفود الموقرون

ان التضافر والتعاون بين دولنا الاعضاء فى الحركة يعتبر من الأمور التى تتسم باهمية بالغة . فلقد احرز البعض منا تقدما ملموظا فى مجالات الزراعة والطب والعلوم والتكنولوجيا والصناعة . ويجب أن توضع هذه المنجزات تحت تصرف دولنا الاعضاء حتى يمكن تعزيز طاقاتنا فى مجال التنمية والتقدم بما يخدم شعوبنا .

ويجب علينا ان نعمل على تعزيز تجمعاتنا الاقتصادية الاقليمية ، وان يتضمن جدول اعمالنا الجديد جزءا هاما يخصص لاقرار استراتيجية واقعية تعنى بمشروعات التعاون التجارى وغير

التجارى فيما بين اعضاء الحركة واننا بحاجة لانشاء مؤسسات لتبادل الخبرات والمعلومات ، ولاسيما فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، والبحث والتنمية .

وعلينا ان نبدا ايضا فى النظر فى مسالة الاستثمارات فى بلدان بعضنا البعض ، وفى اقرار منهج مشترك يعنى بالتنمية والنمو الاقتصادى . ويتوقف كل هذا على المزيد من معرفة كل منا للآخر ، لا عن طريق الاجتماعات الرسمية فحسب ، بل ايضا على مستوى الشعوب وهو الاهم .

ويمكن لتبادل المعلومات وتوسيع نطاق الروابط الثقافية ان يسهما فى هذا الى حد كبير . ولا جدوى من وراء معرفة كل منا للآخر اذا اقتصرت هذه المعرفة على الصورة المشوهة التى تبثها وسائل الاعلام الخارجية .

السادة رؤساء الوفود الموقرون

يجب علينا ايضا ان نتعلم كيف نتصدى للأوضاع التى تنطوى على كوارث ، ولاسيما بالنسبة للآجئين واغاثة من يتعرضون للمجاعات . ومع ان مواردنا متواضعة للغاية ، الا انه ينبغى علينا ان نكون اول من يقف بباب البلدان الشقيقة المتضررة ، نخفف عنها ونؤازرها وقت الشدة ، ونتصدى للأوضاع التى تنطوى على كوارث فى حينها .

ولقد نشا العديد من هذه الأوضاع التى تدعو للأسى ، ولاسيما فى قارة افريقيا ، من جراء الحروب الاهلية والصراعات الاخرى التى ادت الى تشريد اعداد هائلة من السكان ، وان ماحدث فى ليبيريا والصومال ورواندا والسودان واثيوبيا لامثلة ماسوية ماثلة امامنا

السيد الرئيس

لاتزال القضية الفلسطينية هى السبب الرئيسى فى عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، ويؤكد قرارا الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته المستقلة على أرضه المحررة . واننا نعلم أن هذين القرارين يقضيان بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى غير الشرعى . غير أن اسرائيل لجأت الى مصادرة الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية الاخرى لتوطين آلاف المهاجرين عليها . وان القهر الوحشى للانتفاضة والانتهاك الصارخ لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، وهو الحق الذى قدسه ميثاق الأمم المتحدة ، يعتبران اهانة بالغة للعالم بأسره .

ويجب أن يمارس شعب الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية ايضا حقه فى تقرير المصير فى اطار يتم الاشراف عليه دوليا .

اصحاب المعالى

لاتزال سياسة الفصل العنصرى حصينة برغم التطورات الايجابية الأخيرة وبيانات النوايا الحسنة . ولم يصاحب الغاء سياسة الفصل العنصرى بواسطة امدار التشريعات ، تطبيق سياسات وبرامج ملموسة تعتبر ضرورية لتصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة الناجمة عن السياسات السابقة . فلا يزال الكثير من المعتقلين السياسيين يعانون فى سجون بريتوريا ، فى حين تعانى الجماهير الأفريقية من الفقر والحرمان ، ويسقطون كل يوم ضحايا للعنف الذى تتبناه الدولة .

ويتعدى هذا حدود جنوب افريقيا ذاتها الى دول مجاورة ، وبالذات موزامبيق ، ولابد لنا من الاصرار على أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا التدابير الجادة الكفيلة بازالة جميع العقبات التى تعترض سبيل المفاوضات الجادة حسبما تقرر فى اعلان هرارى واعلان الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٩ ، بشان سياسة الفصل العنصرى وآثارها المدمرة فى جنوب افريقيا . ويجب علينا أن نواصل ممارسة الضغوط المؤثرة حتى يتم القضاء التام على هذا النظام العنصرى .

واننا اذ نرحب بالاتفاق الذى ابرم مؤخرا بين حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة انكاتا ، فانه ينبغى على اجتماعكم أن يحث المنظمتين والمنظمات الاخرى المناهضة لسياسة الفصل العنصرى أن تبذل كافة الجهود حتى تضمن انه اصبح بالامكان اجراء محادثات بشان مستقبل جنوب افريقيا ، واذا تعذر اجراء هذه المحادثات فى جو سلمى بناء ، فلا اقل من أن تجرى فى جو ينأى عن العنف .

اصحاب المعالى

اننا نرقب بارتياح الجهود التى تبذلها دولتا كوريا لتحقيق هدفهما المتمثل فى المصالحة الوطنية والتوحد . ويجب على حركتنا أن تساند هذه العملية وأن تكون رهن اشارة الدولتين الشقيقتين فى سعيهما لتحقيق هذه الغايات النبيلة .

كما اننا نرغب فى تقديم المساعدة الفعالة لكافة الجهود الدولية التى تبذل من اجل تسوية المراعات الاقليمية القائمة ، ولاسيما تلك المراعات التى الحقت اضرارا ببعض البلدان الشقيقة الاعضاء فى الحركة مثل افغانستان وكمبوديا وقبرص ولبنان . ويجب أن تقف حركتنا بكل ثقلها وراء هذه الجهود .

ولايزال درء خطر نشوب حرب نووية يمثل اول الواجبات الملحة فى عصرنا وينبغى على جميع البلدان والشعوب ان تبدى اهتماما بهذا الخطر الذى يتعرض له العالم باسره من جراء وجود المخزونات من الاسلحة النووية ومواصلة تطويرها واجراء التجارب عليها ، ولهذا السبب فان حركتنا تواصل الضغط من اجل تحقيق نزع السلاح بصورة عامة وشاملة ، سواء كان سلاحا نوويا او تقليديا ، ومشاركة المجتمع الدولى باسره ، وبخاصة الامم المتحدة ، فى جميع مفاوضات نزع السلاح .

وان الخطوات الايجابية التى اتخذت مؤخرا فى مجال خفض الاسلحة النووية والتقليدية والخطوات الجزئية التى اتخذت فى سبيل القضاء على الاسلحة الكيماوية والبيولوجية تؤكد ان جدول اعمال نزع السلاح لم ينتهى بعد .

لقد ظلت حركتنا على انشغالها من جراء سوء توزيع الموارد المترتب على سباق التسلح . واننا نتوقع فى ظل سياسة الوفاق ان توجه الموارد الهائلة التى ستتوفر لدعم الجهود الانمائية فى البلدان المحتاجة .

كما اننا دون شك فى حاجة الى ترشيد انفاقنا العسكرى لتوفير المزيد من الموارد الكفيلة بتحقيق الامانى الاساسية لشعوبنا . وينبغى أن تكون المؤسسات العسكرية ذاتها فى بلداننا جزءا من الجهد الانمائى .

اصحاب المعالى ،

تتجه البلدان المتقدمة الى مطالبتنا فى الوقت الراهن

باجراء اصلاحات "ديمقراطية" كشرط مسبق لتقديم المعونة لنا . والدعوة الى الديمقراطية دعوة طيبة والديمقراطية تعتبر امنية اساسية من اماني شعبنا . ولكن هل تدرك البلدان المتقدمة واقع الديمقراطية في ظل الظروف التي نعيشها ، أم انها سوف تضطرنا كشرط ان نطبق مجرد انماط تقوم هي بتطبيقها استنادا الى تجاربها الثقافية والتاريخية ؟

ومن جانبنا لابد ان تكون لدينا الشجاعة في التسليم باوجه القصور في ممارستنا للديمقراطية من حيث الشكل والمضمون . وهو الأمر الذي يتعين علينا نحن اصلاحه .

وفي النهاية فان اختبار الديموقراطي العسير يجب ان تجتازه شعوبنا والا تفرضه علينا بلدان تعيش ظروفا مختلفة عن ظروفنا . والواقع ان بعض مواطني هذه البلدان يتساءلون الآن عما اذا كانت تلك الأشكال المعينة التي توصلوا اليها تكفل الديموقراطية الحقه .

ان السعي نحو تحقيق الحرية والديموقراطية والتنمية يجب ان يلهم شعوبنا . علينا ان نشركها في عملية صنع القرار وان نكفل تمثيلها ومشاركتها في اطار معاييرنا وعملياتنا الثقافية . علينا أن نفخر بذاتيتنا الحضارية وان نحميها من الهجوم عليها او التلاعب بها .

يجب علينا ان نصوغ ايديولوجيات تتسم بالوضوح والتسامح ، تؤكد الأخوة بين البشر ، والاعتماد على الذات وروح الابداع . يجب ان نكون على استعداد للتصدي لتحديات المستقبل دون الانفصال عن جذورنا ، او التخلي عن التزامنا العميق بتراثنا .

السيد الرئيس ، أصحاب المعالى

ان التاريخ يشهد عصرا جديدا . ولقد كان لنا دور فى ميلاد هذا العصر . وعلينا أن نستعد ونعد العدة للقيام بدورنا فى صياغة النظام الجديد . كما يجب أن نعمل على اقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ، مع احترام سيادة جميع الدول ، مهما كان حجمها ، واحترام الشرعية الدولية والسلام العالمى .

ان الهدف المتمثل فى القضاء على الفقر وكفالة التنمية المتواصلة على نطاق العالم يجب أن يحتل مركز اهتماماتنا .

المندوبون الموقرون

ان اجتماعكم يتيح فرصة فريدة لتزويد حركتنا بقوة دفع جديدة بغية تدعيم دورها وتعزيز مساهمتها فى اقامة نظام عالمى جديد وسليم يحل فيه العدل والرخاء والتوافق محل مظاهر الظلم . هذا هو أمل الملايين من ابناء شعوبنا فى جميع أرجاء العالم . وعلينا أن نتصدى للتحدى مفعمين بالثقة فى منجزاتنا السابقة ومستلهمين الفرصة التاريخية المتاحة لنا .

وانطلاقا من اتساقنا مع ارسخ نبضات عقائدنا ، وتسلحنا بطاقة شعوبنا واحساسها بقيمة العدالة ، يجب أن نحول حركة عدم الانحياز الى قوة معنوية هامة فى عالمنا المعاصر .

أصحاب المعالى ... على حركتنا أن تكون ضمير العالم الذى يهب دفاعا عن المحرومين والمعوزين .

اصحاب المعالى
سيداتى .. سادتى

بقدر ما اود ان اتحدث وان تطول قامتى واشعر بمزيد من الفخر لما نمثله من قيمة ، يجب ان اقر بان هذا كله يتضاءل امام احتمال وصول ملايين عديدة من ابناء شعوبنا خلال هذا العام الى حافة المجاعة مرة اخرى فى قارتنا الغنية وان كانت تعانى من الفقر .

ان هذه القاعة تضم ممثلى مايقرب من ٣ر٥ بليون نسمة ، سيموت منهم بنهاية اليوم وفى كل يوم ٤٠٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر ، اى ١٤ر٦ مليون طفل فى السنة . واعتقد ان ٤٠٪ من هذا العدد يموتون من سوء التغذية . هذه الحقائق وغيرها تقدم صورا لعالمنا .

وعلى الرغم من اننا جميعا ، انتم وانا ، نعرف هذا ، فقد يكون واقع حياتنا الشخصية بعيدا تماما عن الواقع المؤلم الذى اتى بنا الى هنا .

لكننا نتحمل مسئولية جماعية . وهى مسئولية ايجاد حلول عاجلة وقابلة للاستمرار لمشاكلنا الاجتماعية - والاقتصادية ، كما نتحمل مسئولية تحويل استقلالنا الى استقلال ملموس . فمنذ عدة سنوات قال الدكتور نكروما ان استقلال غانا لن يكون له معنى مالم يرتبط بتحرير القارة الافريقية تحريرا تاما . وبعد مايقرب من ٢٠ او ٣٠ عاما من التحرير شبه الكامل ، يتضح بجلاء ان استقلالنا يتضاءل معناه باطراد مالم نربطه بجهودنا الانمائية الاقتصادية .

سيداتى ، سادتى ،

انطلاقا من هذه الخبرات الحية ، لايساورنى اى شك فى انه اذا قدرت الحياة لاى من الشعوب ، لو نشبت حرب عالمية ثالثة ، فانها ستكون شعوبنا .

وعلى الرغم مما نواجهه من صعاب ، لاتزال روح شعوبنا لاتقهر ، كما برهن على ذلك فريق " الملاك ستارلتس " . وواجبنا ومسئوليتنا هو توجيه هذه الروح نحو خلاصنا .

سيداتى ، سادتى ،

اذا كان للبشرية أن تستعيد ، يوما ما ، احساسها السليم برسالتها ، فقد ينظر الى عصرنا الذى نعيشه اليوم بما يشيع فيه من فقر وموت بينما تملك قلة ضئيلة ثروات ضخمة على أنه العصر البداشى .

واذا ماحققت البشرية الانطلاق ، فهل هناك مايدعو الى نقل هذه المسئولية المعنوية الى بعض الاجيال الاخرى ؟

لم يحدث من قبل أن حقق الانسان مثل هذه الوثبات التكنولوجية وسط هذا الكم الهائل من مظاهر الاستغناء بالانسان ، ومع ذلك فاننا نملك اليوم الوسائل اللازمة لاضفاء الطابع الانسانى على هذا التقدم التكنولوجى . وليس أمامنا سوى واحد من خيارين .. اما أن نحقق هذا ، أو نستمر فى التدهور نحو لاانسانيتنا بينما يتمنى الضعفاء والمحرومون ويتطلعون الى ظهور جيل من القادة يكون اكثر استجابة للواقع .

وبالنسبة لنا نحن المسيحيين وغيرنا من المؤمنين بالله فمن اعتبروا الاشتراكية والشيوعية خطرا يبرر لهم الاستحواذ على

ثرواتنا بكل وسائل القوة ، فانه لم يعد لديهم هذا العذر ، وقد اخذ هذا العدو يعاني من سكرات الموت .

ليس امام الراسمالية الا ان تدفن نفسها او تنقذ نفسها من خلال الاصلاح ، لا بكلمات هوفاء عن الحرية والعدالة والديموقراطية ، ولكن بافعال محددة ، تؤدي الى تحرير مواردنا ، وتوفير جزاء منصف لناتج عملنا .